



القواعد المثلة

في

صفات الله وأسمائه الجليلة

تقديم / فضيلة الشيخ

محمد العزيز بن باز

رحمه الله تعالى

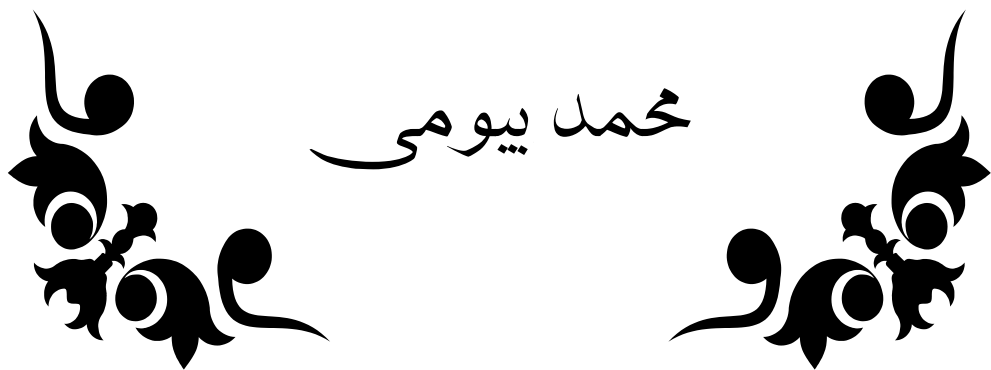
لفضيلة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

رحمه الله تعالى

خرج أحاديثه وعلق عليه

محمد يومي



مكتبة الإيمان بالمنصورة

٢٢٥٧٨٨٢

تقريظ بقلم

الشيخ عبد العزيز بن باز

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه أما بعد :

فقد اطلعت على المؤلف القيم الذى كتب صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ محمد بن صالح العثيمين فى الأسماء والصفات وسماه: "القواعد المثلى فى صفات الله وأسمائه الحسنى".

وسمعت من أوله إلى آخره فألفيئه كتاباً جليلاً قد اشتمل على بيان عقيدة السلف الصالح فى أسماء الله وصفاته، كما اشتمل على قواعد عظيمة وفوائد جمة فى باب الأسماء والصفات، وأوضح معنى المعية الواردة فى كتاب الله ﷻ الخاصة والعامة عند أهل السنة والجماعة، وأنها حق على حقيقتها لا تقتضى امتزاجاً واختلاطاً بالمخلوقين بل هو سبحانه فوق عرشه كما أخبر عن نفسه وكما يليق بجلاله سبحانه وإنما تقتضى علمه وإطلاعه وإحاطته بهم وسماعه لأقوالهم وحركاتهم وبصره بأحوالهم وضمانهم وحفظه وكلاءته لرسله وأوليائه المؤمنين ونصره لهم وتوفيقه لهم إلى غير ذلك مما تقتضيه المعية العامة والخاصة من المعانى الجليلة والحقائق الثابتة لله سبحانه، كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل والتشبيه والتمثيل وأهل الحلول والاتحاد فجزاه الله خيراً وضاعف مثوبته، وزادنا وإياه علماً وهدى وتوفيقاً، ونفع بكتابه القراء وسائر المسلمين إنه ولى ذلك والقادر عليه.

قاله مملية الفقير إلى الله تعالى عبد العزيز بن عبد الله بن باز سامحه الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

الرئيس العام لإدارات

١٤٠٤/١١/٥ هـ

البحوث العلمية

والإفتاء والدعوة والإرشاد

نبذة

عن حياة الشيخ ابن عثيمين

اسمه ونسبه :

محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبى التميمى.

مولده :

ولد فى مدينة عنيزة، إحدى مدن القصيم فى ٢٧ رمضان عام ١٣٤٧هـ.

نشأته وطلبه للعلم :

كان الشيخ قد رزق ذكاء، وهمة عالية وحرصاً على التحصيل العلمى، وقد بدأ الشيخ بقراءة القرآن الكريم على جده لأمه عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ، محفظة، ثم اتجه إلى طلب العلم على أيدى كبار العلماء وفى مقدمتهم الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى - رحمه الله - والذى يعتبر شيخه الأول حيث لازمه وقرأ عليه التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والفرائض ومصطلح الحديث والنحو والصرف.

ثم قرأ على سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - حيث يعتبر شيخه الثانى، فابتدأ عليه قراءة صحيح البخارى وبعض رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية وبعض الكتب الفقهية.

وقد التحق الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - بالمعهد العلمى فى

الرياض، بعد عام ١٣٧٢ هـ، وبعد خروجه عيّن مدرساً في معهد عنيزة العلمي مع مواصلة الدراسة انتساباً في كلية الشريعة مع مواصلة طلب العلم على يد الشيخ عبد الرحمن السعدى - رحمه الله.

ولما توفى الشيخ السعدى تولى الشيخ ابن عثيمين إمامة الجامع الكبير بعنيزة، بالإضافة إلى التدريس في المعهد العلمي ثم انتقل إلى التدريس في كليتي الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم، وما زال بها حتى توفاه الله، بالإضافة إلى عضوية هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

نشاطه في الدعوة إلى الله :

كان للشيخ - رحمه الله - نشاط كبير في الدعوة إلى الله ﷻ وتبصير المسلمين، فقد عرفه الناس من خلال دروسه النافعة وخطبه الرائعة في المسجد الكبير بعنيزة بالقصيم، وفي دروسه بالمسجد الحرام أيام الاعتكاف في شهر رمضان من كل عام، ومن خلال فتاويه الرصينة لجماهير المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في موسم الحج، وفي الصحف والمجلات، وفي برنامج: "نور على الدرب" بالإذاعة السعودية. وقد حصل الشيخ - رحمه الله - على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

مؤلفاته :

للشيخ - رحمه الله - مؤلفات عديدة في شتى أنواع علوم الدين، منها على سبيل المثال: ٦٠ سؤالاً عن أحكام الحيض، في الصلاة والصيام والحج والاعتماد. وأثر المعاصي على الفرد والمجتمع. وأصول في التفسير. والأصول في علم الأصول. والخلاف بين العلماء: أسبابه

وموقفنا منه. والدماء الطبيعية للنساء. والشرح الممتع على زاد المستنقع. والصحوة الإسلامية: ضوابط وتوجيهات. والعلم. والقواعد المثلى فى صفات الله وأسمائه الحسنی، والقول المفید على كتاب التوحيد، وشرح العقيدة الواسطية، وشرح أصول الإيمان، وتفسير آية الكرسي، وتقريب التدمرية، وشرح كشف الشبهات. وتسهيل الفرائض. وحقوق دعت إليها الفطرة وقررتها الشريعة. ورسائل فى العقيدة. ورسالة إلى الدعاة. وشرح لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد. ومصطلح الحديث، وشرح المنظومة البيقونية فى علم مصطلح الحديث. وعقيدة أهل السنة والجماعة. وفتح رب البرية بتخليص الحموية "وهو أول كتاب طبع لسماحته".

أولاده:

عبد الله، وعبد الرحمن، وإبراهيم، وعبد العزيز، وعبد الرحيم، والشيخ رحمه الله تزوج زوجة واحدة.

مرضه ووفاته:

توفى الشيخ - رحمه الله - يوم الأربعاء الموافق الخامس عشر من شوال ١٤٢١هـ بعد معاناة وصراع مع المرض الشديد والألم المبرير، حتى نزل وزنه إلى ٣٨ ك، وصارت درجة المناعة عنده صفراً، وقد أصر الشيخ - رحمه الله - على إلقاء دروسه المعتادة فى الحرم المكى هذا العام بالرغم من معاناته الشديدة للمرض.

فنسأل الله ﷻ أن يتغمده برحمته، وأن يعلى قدره ومنزلته، ويحشره مع الصالحين والشهداء.

المقدمة

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان، وسلم تسليماً.

وبعد،

فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى، وهي الإيمان بوجود الله تعالى، والإيمان بربو بيته، والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته.

منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين:

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، بتوحيد الأسماء والصفات.

فمنزلته في الدين عالية، وأهميته عظيمة، ولا يمكن أحداً أن يعبد الله على الوجه الأكمل حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته، ليعبده على بصيرة، قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا} [الأعراف: ١٨٠]. وهذا يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة.

فدعاء المسألة: أن تقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسباً مثل أن تقول: يا غفور اغفر لي. يا رحيم ارحمني. ويا حفيظ احفظني. ونحو ذلك.

ودعاء العبادة: أن تتعبد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء، فتقوم بالتوبة إليه؛ لأنه التواب، وتذكره بلسانك لأنه السميع، وتتعبد له بجوارحك لأنه البصير، وتخشاه في السر لأنه اللطيف الخبير، وهكذا.

ومن أجل منزلته هذه، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى، أحببت أن أكتب فيه

ما تيسر من القواعد، راجياً من الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه،
موافقاً لمرضاته، نافعا لعباده.

وسميته: "القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى".

الفصل الأول

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى:

أسماء الله تعالى كلها حسنى: أي بالغة في الحسن غايته، قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [سورة الأعراف، الآية: ١٨٠]. وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديراً^(١).

* مثال ذلك: "الحي" اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم، ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم، والقدرة، والسمع، والبصر وغيرها.

* ومثال آخر: "العليم" اسم من أسماء الله متضمن للعلم الكامل، الذي لم يسبق بجهل، ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى {عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى} [سورة طه، الآية: ٥٢]. العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، سواء ما يتعلق بأفعاله، أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [سورة الأنعام، الآية ٥٩]. {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا

(١) وأيضاً: لأنها حسنة في الأسماع والقلوب، فإنها تدل على توحيده وكرمه وجوده ورحمته وإفضاله (تفسير القرطبي ٣٢٦/٧).

أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به مثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله وعلى ما قام بها من العلم والحكمة والسمع والبصر، أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات كالعلم والحكمة والسمع والبصر، فالاسم دل على أمرين والصفة دلت على أمر واحد، ويقال: الاسم متضمن للصفة والصفة مستلزمة للاسم أهـ. من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع أحمد الدويش (١١٦/٣).

عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [سورة هود، الآية: ٦]، {يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} [سورة التغابن، الآية: ٤].

* ومثال ثالث: "الرحمن" اسم من أسماء الله تعالى متضمن للرحمة الكاملة، التي قال عنها رسول الله ﷺ: "لله أرحم بعباده من هذه بولدها" (١) يعني أم صبي وجدته في السبي فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته، ومتضمن أيضاً للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ} [سورة الأعراف، الآية: ١٥٦]، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً} [سورة غافر، الآية: ٧].

والحسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.

مثال ذلك: "العزیز الحكيم". فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيراً. فيكون كل منهما دالا على الكمال الخاص الذي يقتضيه، وهو العزة في العزیز، والحكم والحكمة في الحكيم، والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلماً وجوراً وسوء فعل، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين، فإن العزیز منهم قد تأخذه العزة بالإثم، فيظلم ويجور ويسيء التصرف. وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الدل.

(١) رواه البخاري في "الأدب" (٥٩٩٩) باب رحمة الولد وتقبيله. ومسلم في "التوبة" (٦٩١٢) باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

القاعدة الثانية :

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف؛ أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالاتها على مسمى واحد، وهو الله - ﷻ - وبالعبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص فـ "الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم". كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف، لدلالة القرآن عليه. كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [سورة يونس، الآية: ١٠٧]. وقوله: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} [سورة الكهف، الآية: ٥٨]. فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر، وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل.

وبهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا.. وعللوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة عليلة بل مية لدلالة السمع ^(١) والعقل على بطلانها.

أما السمع ^(٢): فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد. فقال تعالى: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} [سورة البروج، الآيات: ١٢ - ١٦]. وقال تعالى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ ثَنَاءً أُحْوَى}. ففي

(١) السَّمْع: هو القرآن والسنة وسيمر بك هذا التعبير كثيراً فانتبه له.

(٢) أى دلالة السمع.

هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدماء.

وأما العقل: فلأن الصفات ليست ذوات بائدة من الموصوف^(١)، حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود فلا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود، أو ممكن الوجود، وكونه عيناً قائماً بنفسه أو وصفاً في غيره.

وبهذا أيضاً علم أن: "الدهر" ليس من أسماء الله تعالى؛ لأنه اسم جامد^(٢) لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى عن منكري البعث: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢٤] يريدون مرور الليالي والأيام.

فأما قوله ﷺ: "قال الله - ﷻ -: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"^(٣). فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله تعالى؛ وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعالى، فيكون معنى قوله: "وأنا الدهر" ما فسر به بقوله: "بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار، وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلب (بكسر اللام) هو المقلب (بفتحها) وبهذا تبين أنه يتمتع أن يكون الدهر في هذا الحديث مراداً به الله تعالى^(٤).

(١) أي ليست ذوات منفصلة عن الموصوف.

(٢) أي لا يشتق منه صفة فعل أو صفة ذات.

(٣) رواه البخاري في "التفسير" (٤٨٢٦) باب تفسير سورة الجاثية ومسلم في "الأدب" (٢٢٤٦) باب النهي عن سب الدهر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) قال الخطابي - في معنى الحديث - أنا صاحب الدهر ومدير الأمور التي ينسبونها إلى الدهر، فمن سب الدهر من أجل أنه فاعل هذه الأمور زمان جعل ظرفاً لمواقع الأمور، وكانت عاداتهم إذا أصابهم مكروه أضافوه إلى الدهر فقالوا: بؤساً للدهر، وتباً للدهر "فتح الباري" (٤٣٨/٨) وأما قوله تعالى: "يؤذيني ابن آدم" فقد قال القرطبي: معناه يخاطبني من القول بما يتأذى

القاعدة الثالثة:

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدد، تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها. ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة، استدلوا على ذلك بقوله تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [سورة المائدة، الآية: ٣٤] ؛ لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

* مثال ذلك: "السميع" يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالى، وإثبات السمع صفة له وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى كما قال تعالى: {وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} [المجادلة: ١].

وإن دلت على وصف غير متعدد تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ.

* مثال ذلك: "الحي" يتضمن إثبات الحي اسماً لله - عز وجل - وإثبات الحياة صفة له.

القاعدة الرابعة:

دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام.
 * مثال ذلك: "الخالق" يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال: {لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا} [سورة الطلاق، الآية: ١٢] ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووفقه الله تعالى فهماً للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة.

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى، وقول رسول ﷺ، إذا صح أن يكون لازماً فهو حق؛ وذلك لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً.

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله، فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله - ﷻ - أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد ولا نفاذ لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَاداً} [سورة الكهف، الآية: ١٠٩]. وقال: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [سورة لقمان، الآية: ٢٧]. وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه.

الحال الثانية: أن يذكر له ويمنع اللازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته، فأبي فرق بين الذات والصفات؟! .
وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال ألا ينسب إلى القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم. ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك.

القاعدة الخامسة:

أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها:

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزداد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا

لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا {سورة الإسراء، الآية: ٣٦}. وقوله: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [سورة الأعراف، الآية: ٣٣]. ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمي به نفسه، جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص.

القاعدة السادسة:

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين:

لقوله ﷻ في الحديث المشهور: "أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك" (١). الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح. وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره، ولا الإحاطة به.

فأما قوله ﷻ: "إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة" (٢)، فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: "إن أسماء الله تسعة وتسعون اسماً من أحصاها دخل الجنة" أو نحو ذلك (٣).

(١) صحيح رواه أحمد (٣٩١/١، ٤٥٢) وأبو يعلى (٥٢٩٧/١٩٩/٩) والطبراني في "الكبير" (١٠٣٥٢) والحاثر بن أبي أسامة في مسنده (ص ٢٥١ - زوانده) وابن حبان (٩٧٢ - إحصان) والحاكم (٥٠٩/١).

(٢) رواه البخاري في "الدعوات" (٦٤١٠) باب لله مائة اسم غير واحد، ومسلم في "الذكر والدعاء" (٢٦٧٧) باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) وقال العلامة حافظ الحكمي: اعلم إن أسماء الله ليست بمنصورة في التسعة والتسعين المذكورة في حديث أبي هريرة ولا فيما استخرجه العلماء من القرآن، بل ولا فيما علمته الرسل والملائكة وجميع المخلوقين، لحديث ابن مسعود عند أحمد وغيره عن رسول الله أنه قال:

((ما أصاب أحداً قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك وابن أمتك، ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي، إلا أذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرحاً))، فقيل يا رسول الله، أفلا نتعلمها؟ فقال: ((بلى ينبغي لكل مسلم أن يتعلمها)) "معارج القبول" (٧٧/١).

وقال الحافظ ابن حجر: وقد اختلف في هذا العدد هل المراد به حصر الأسماء الحسنى في هذه العدة، أو أنها أكثر من ذلك ولكن اقتصت هذه بان من أحصاها دخل الجنة؟ فذهب الجمهور إلى الثاني، ونقل النووي اتفاق العلماء عليه فقال: ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى، وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء، ويؤيده قول في حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد وصححه ابن حبان: "أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك" "فتح الباري" (٢٣٣/١١).

وقال ابن القيم رحمه الله: الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر، ولا تحدّ بعده، فإن الله تعالى أسماء وصفات استأثرت بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل. فإن قيل: إذا كانت أسماء الله الحسنى تزيد على تسعة وتسعين، فما مراد الرسول بقوله: ((إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة))؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإجابة على هذا السؤال: "التقيد بالعدد عائد إلى الأسماء الموصوفة بأنها هي هذه الأسماء، فجملة: من أحصاها دخل الجنة، صفة للتسع والتسعين، ليست جملة مبتدأة، والتقدير: إن لله أسماء بقدر هذا العدد من أحصاها دخل الجنة، كما يقول القائل: لى مائة غلام أعددتهم للعتق، وألف درهم أعددتها للحج، فالتقيد بالعدد هو الموصوف بهذه الصفة، لا في استحقاقه لذلك العدد، فإنه لم يقل: إن أسماء الله تسعة وتسعون" "مجموع الفتاوى" (٣٨١/٦).

فإن قيل: فإذا كانت أسماء الله كثيرة لا تدخل تحت حصر، فما معنى قصر الإحصاء على تسعة وتسعين؟ فقد قال الخطابي لكونها أكثر الأسماء وأبينها معاني "فتح الباري" (٢٢٤/١١)، وقد يكون هذا أمراً تعبدياً لا يعقل معناه، كما في عدد الصلوات، وقيل إنه تعالى جمع معاني أسمائه وحصرها في معاني التسعة والتسعين هذه. انظر أصول الدين للبخاري (ص ١٢٠).

قال الحافظ ابن حجر: قال الخطابي: الإحصاء في مثل هذا يحتمل وجوهاً: أحدها: أن يعدها حتى يستوفيها يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويثنى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب.

ثانيها: المراد بالإحصاء الإطاقة كقوله تعالى: "علم أن لن تحصوه" ومنه حديث: "استقيموا ولن تحصوا" أي لن تبلغوا كنه الاستقامة، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها، وهو أن يعتبر بمعانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال "الرازق" وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء.

ثالثها: المراد بالإحصاء الإحاطة بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصة أي ذو عقل ومعرفة انتهى ملخصاً. وقيل: معنى أحصاها عمل بها، فإذا قيل: "الحكيم" مثلاً سلم جميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة، وإذا قال: "القدوس" استحضر كونه منزهاً عن جميع النقائص، وهذا اختيار أبي الوفا بن عقيل، وقال ابن بطلان: طريق العمل بها أن الذي يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم، فإن الله يجب أن يرى حلالها على عبده، فليمرن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها، وما كان يختص بالله تعالى كالجبار والعظيم فيجب على العبد الإقرار بها والخضوع

إذن فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة، وعلى هذا فيكون قوله: "من أحصاها دخل الجنة" جملة مكملة لما قبلها، وليست مستقلة، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة.

ولم يصح عن النبي ﷺ تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" ص ٣٨٣ ج ٦ من "مجموع ابن قاسم": تعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه، وقال قبل ذلك ص ٣٧٩: إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه. أهـ.

لها وعدم التحلى بصفة منها، وما كان فيه معنى الوعد نقف منه عند الطمع والرغبة، وما كان فيه معنى الوعيد نقف منه عند الخشية والرغبة فهذا معنى أحصاها وحفظها، ويؤيده أن من حفظها عدأً وأحصاها سرداً ولم يعمل بها يكون كمن حفظ القرآن ولم يعمل بما فيه، وقد ثبت الخبر في الخوارج أنه يقرءون القرآن ولا يجاوز حناجرهم. قلت: والذي ذكره مقام الكمال، ولا يلزم من ذلك أن لا يرد الثواب لمن حفظها وتعد بتلاوتها والدعاء بها وإن كان متلبساً بالمعاصي كما يقع مثل ذلك في قارئ القرآن سواء، فإن القارئ ولو كان متلبساً بمعصية غير ما يتعلق بالقراءة يثاب على تلاوته عند أهل السنة، فليس ما بحثه ابن بطل بدافع لقول من قال: إن المراد حفظها سرداً والله أعلم. وقال ابن عطية: معنى أحصاها عداها وحفظها، ويتضمن ذلك الإيمان بها والتعظيم لها والرغبة فيه والاعتبار بمعانيها، وقال الأصيلي: ليس المراد بالإحصاء عداها فقط لأنه قد يعدها الفاجر، وإنما المراد العمل بها. وقال أبو نعيم الأصبهاني: الإحصاء المذكور في الحديث ليس هو التعداد، وإنما هو العمل والتعقل بمعاني الأسماء والإيمان بها "فتح الباري" (٢٨٨/١١ - ٢٢٩) باختصار يسير.

وقال العلامة حافظ الحكمي: الظاهر أن معنى حفظها وإحصائها هو معرفتها والقيام بعبوديتها، كما أن القرآن لا ينفع حفظ ألفاظه من لا يعمل به، بل جاء في المراق من الدين أنهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم "معارج القبول" (٧٧/١).

(١) وأما الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه والذي فيه تعيين هذه الأسماء، فهو حديث ضعيف وعلمته الوليد بن مسلم، ورواه الترمذي أيضاً من طريق آخر وهو ضعيف وعلمته عبد العزيز ابن الحصين وهو متفق على ضعفه كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني. وقد أخرجه ابن ماجه من طريق آخر وهو ضعيف لضعف عبد الملك بن محمد الصنعاني.

وقال ابن حجر في "فتح الباري" ص ٢١٥ ج ١١ ط السلفية:

ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم)، تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه واحتمال الإدراج. أه (١).

ولما لم يصح تعيينها عن النبي ﷺ اختلف السلف فيه، وروي عنهم في ذلك أنواع. وقد جمعت تسعة وتسعين اسماً مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

(١) وقال الحافظ ابن كثير: والذي عوّل عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا مدرج، وإنما ذلك رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي أنهم جمعوها من القرآن عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبو زيد اللغوي والله أعلم "تفسير ابن كثير (٢/٢٦٩).

قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" - بعد أن ذكر أقوال بعض أهل العلم في تعداد الأسماء الحسنی - وقد عاودت تتبعها من الكتاب العزيز إلى أن حررتها منه تسعة وتسعين اسماً ولا أعلم من سبقني إلى تحرير ذلك فإن ما ذكره ابن حزم لم يقتصر فيه على ما في القرآن الكريم.

الله، الرب، الإله، الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارئ، المصور، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، الحي، القيوم، العلي، العظيم، التواب، الحليم، الواسع، الحكيم، الشاكر، العليم، الغني، الكريم، العفو، القدير، اللطيف، الخبير، السميع، البصير، المولى، النصير، القريب، المجيب، الرقيب، الحسيب، القوي، الشهيد، الحميد، المجيد، المحيط، الحفيظ، الحق، المبين، الغفار، القهار، الخلاق، الفتاح، الودود، الغفور، الرؤوف، الشكور، الكبير، المتعال، المقيت، المستعان، الوهاب، الحفي، الوارث، الولي، القائم، القادر، الغالب، القاهر، البر الحافظ، الأحد، الصمد، المليك، المقتدر، الوكيل، الهادي، الكفيل، الكافي، الأكرم، الأعلى، الرزاق، ذو القوة، المتين، غافر الذنب، قابل التوب، شديد العقاب، ذو الطول، رفيع الدرجات، سريع الحساب، فاطر السماوات والأرض، بديع السماوات والأرض، نور السماوات والأرض، مالك الملك، ذو الجلال والإكرام.

ولاشك أن هذا اجتهد من ابن حجر رحمه الله ولا يمكننا القطع بأن هذه هي التسعة والتسعون اسماً المقصودة إذ أنه يمكن لآخر أن يضع فيها مثلاً (ذو الرحمة)، ويحذف منها (ذو القوة) أو غير ذلك، إذ ما المزمع لاعتبار (ذو القوة) من التسعة والتسعين وعدم اعتبار "ذو الرحمة" منها، وكلاهما في القرآن الكريم؟!... قال تعالى: {إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين} [الذاريات: ٥٨]. وقال: {وربك الغفور ذو الرحمة} [الكهف: ٥٨].

وإذا كان الحافظ ابن حجر قد اقتصر على القرآن الكريم في تحرير هذه الأسماء، فإن آخرين من أهل العلم قد استخرجوا تسعة وتسعين اسماً من الكتاب والسنة كما فعل شيخنا ابن عثيمين في هذا الكتاب.

فمن كتاب الله تعالى :

- ١- الله ٢- الأحد ٣- الأعلى ٤- الأكرم ٥- الإله ٦- الأول
- ٧- والآخر ٨- والظاهر ٩- والباطن ١٠- البارئ ١١- البر ١٢- البصير
- ١٣- التواب ١٤- الجبار ١٥- الحافظ ١٦- الحسيب ١٧- الحفيظ ١٨- الحفي
- ١٩- الحق ٢٠- المبين ٢١- الحكيم ٢٢- الحليم ٢٣- الحميد ٢٤- الحي
- ٢٥- القيوم ٢٦- الخبير ٢٧- الخالق ٢٨- الخلاق ٢٩- الرؤوف ٣٠- الرحمن
- ٣١- الرحيم ٣٢- الرزاق ٣٣- الرقيب ٣٤- السلام ٣٥- السميع ٣٦- الشاكر
- ٣٧- الشكور ٣٨- الشهيد ٣٩- الصمد ٤٠- العالم ٤١- العزيز ٤٢- العظيم
- ٤٣- العفو ٤٤- العليم ٤٥- العلي ٤٦- الغفار ٤٧- الغفور ٤٨- الغني
- ٤٩- الفاتح ٥٠- القادر ٥١- القاهر ٥٢- القدوس ٥٣- القدير ٥٤- القريب
- ٥٥- القوي ٥٦- القهار ٥٧- الكبير ٥٨- الكريم ٥٩- اللطيف ٦٠- المؤمن
- ٦١- المتعالي ٦٢- المتكبر ٦٣- المتين ٦٤- المجيب ٦٥- المجيد ٦٦- المحيط
- ٦٧- المصور ٦٨- المقتدر ٦٩- المقيت ٧٠- الملك ٧١- المليك ٧٢- المولى
- ٧٣- المهيمن ٧٤- النصير ٧٥- الواحد ٧٦- الوارث ٧٧- الواسع ٧٨- الودود
- ٧٩- الوكيل ٨٠- الولي ٨١- الوهاب

ومن سنة رسول الله ﷺ :

- ٨٢- الجميل^(١) ٨٣- الجواد^(٢) ٨٤- الحكم^(٣) ٨٥- الحيي^(٤) ٨٦- الرب^(٥) ٨٧-

- (١) عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله قال: ((... إن الله جميل يحب الجمال)) [رواه مسلم].
- (٢) عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن رسول الله قال: ((إن الله كريم يحب الكرماء، جواد يحب الجودة، يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها)) "صحيح الجامع" (١٧٩٦).
- (٣) يشير الشيخ - رحمه الله - إلى حديث المقدم بن شريح عن أبيه عن جده هاني أنه لما وفد على النبي مع قومه سمعهم يُكنونه بأبى الحكم فدعاه النبي وسلم فقال: ((إن الله هو الحكم وإليه الحكم...)) الحديث. رواه أبو داود والنسائي بسند حسن.
- (٤) عن سلمان رضى الله عنه أن النبي قال: ((إن الله حيي كريم، إذا رفع العبد إليه يديه يستحي أن يردهما صفراً)) الحديث. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند صحيح.
- (٥) عن عمر بن عبسة رضى الله عنه أن النبي قال: ((أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر...)) رواه الترمذي والحاكم بسند صحيح.

٨٨- السبوح (٢) ٨٩- السيد (٣) ٩٠- الشافعي (٤) ٩١- الطيب (٥) ٩٢- القبايض (٦) ٩٣-

- (١) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي قال: ((إن الله رفيق يحب الرفق...)) رواه مسلم.
- (٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله يقول في ركوعه وسجوده: ((سبوح قدوس رب الملائكة والروح)) رواه مسلم.
- (٣) عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: انطلقت إلى وفد بني عامر إلى رسول الله فقلنا: أنت سيدنا، فقال: ((السيد الله تبارك وتعالى)) رواه أحمد وأبو داود بسند صحيح.
- (٤) عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي كان يعود بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول: ((اللهم رب الناس أذهب البأس، واشف أنت الشاف لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً)) متفق عليه.
- (٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي قال: ((أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً...)) رواه مسلم.
- (٦) عن أنس رضي الله عنه قال: قال الناس: يا رسول الله غلا السعر، فسعّر لنا، فقال رسول الله: ((إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال)) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن صحيح.
- (٧) عن أنس رضي الله عنه قال: قال الناس: يا رسول الله غلا السعر، فسعّر لنا، فقال رسول الله: ((إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال)) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن صحيح.
- (٨) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي كان يقول من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: ((اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت)) رواه مسلم.
- (٩) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي كان يقول من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: ((اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت)) رواه مسلم.
- (١٠) عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: حفظت من رسول الله اثنتين أنه قال: ((إن الله محسن يحب الإحسان فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة...)) رواه عبد الرزاق والطبراني في الكبير بسند صحيح.
- (١١) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أن النبي قال: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، والله المعطي وأنا القاسم...)) رواه البخاري.
- (١٢) عن أنس رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله جالساً ورجل يصلي ثم دعا: "اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المثلان بديع السماوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، فقال النبي: ((لقد دعا باسمه العظيم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى)) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه ووافقه الذهبي.
- (١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي: ((الله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة، وإن الله وتر يحب الوتر)) متفق عليه.

هذا ما اخترناه بالتتبع، واحد وثمانون اسماً في كتاب الله تعالى وثمانية عشر اسماً في سنة رسول الله ﷺ، وإن كان عندنا تردد في إدخال (الحفي)؛ لأنه إنما ورد مقيداً في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٤٧] .

وكذلك (المحسن) لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء، ثم وجدته في مصنف عبد الرزاق (ج ٤/ص ٩٢/رقم ٨٦٠٣) عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ^(١)، ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافاً مثل: "مالك الملك وذو الجلال والإكرام".

القاعدة السابعة:

الإلحاد في أسماء الله تعالى^(٢) هو الميل بها عما يجب فيها. وهو أنواع:

الأول: أن ينكر شيئاً منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم. وإنما كان ذلك إلحاداً لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإتكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص، بل هي دالة على بطلانه، فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب

(١) وقد سبق أن الحديث صحيح، والحمد لله، فيجزم بدخوله في الأسماء، والله أعلم.
(٢) قال القرطبي: الإلحاد: الميل وترك المقصد، يقال: ألحد الرجل في الدين. وألحد إذا مال، ومنه اللحد في القبر؛ لأنه في ناحيته، والإلحاد يكون بثلاثة أوجه:

أحدها: بالتغيير فيها كما فعله المشركون، وذلك أنهم عدلوا بها عما هي عليه فسموا بها أوثانهم، فاشتقوا اللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، قاله ابن عباس وقتادة.
الثاني: بالزيادة فيها.

الثالث: بالنقصان منها، كما يفعله الجهال الذين يخترعون أدعية يسمون فيها الله تعالى بغير أسمائه، ويذكرونه بغير ما يُذكر من أفعاله إلى غير ذلك مما لا يليق به "التفسير" (٣٢٣/٧).

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة)، وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله، على أحد القولين، فسموا بها أصنامهم؛ وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به، لقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا} [سورة الأعراف، الآية: ١٨٠]. وقوله: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ} [سورة طه، الآية: ٨]. وقوله: {لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [سورة الحشر، الآية: ٢٤]. فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحق، وبأنه يسبح له ما في السموات والأرض فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله - ﷻ - ميل بها عما يجب فيها.

وإلحاد بجميع أنواعه محرم؛ لأن الله تعالى هدد الملحدين بقوله: {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [سورة الأعراف، الآية: ١٨٠].

ومنه ما يكون شركاً أو كفراً حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية.

الفصل الثانى

قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى:

صفات الله تعالى كلها صفات كمال: لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياء، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك. وقد دل على هذا السمع، والعقل، والفطرة.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة النحل، الآية: ٦٠]. والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى.

وأما العقل: فوجهه أن كل موجود حقيقة، فلا بد أن تكون له صفة. إما صفة كمال، وإما صفة نقص. والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة؛ ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز. فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ٥]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [سورة النحل، الآية: ٢٠، ٢١]. وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: ٤٢]، وعلى قومه: ﴿افْتَعْبُدُونِ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ * أَفَ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٦، ٦٧].

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال، وهي من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به.

وأما الفطرة: فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة الله وتعظيمه وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللانقة بربوبيته وألوهيته؟

وإذا كانت الصفة نقصاً لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى كالموت والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصم ونحوها؛ لقوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ} [الفرقان: ٥٨]. وقوله عن موسى: {فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى} [سورة طه، الآية: ٥٢]. وقوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ} [سورة فاطر، الآية: ٤٤]. وقوله: {أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} [سورة الزخرف، الآية: ٨٠]. وقال النبي ﷺ في الدجال: "إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور" ^(١). وقال: "أيها الناس، اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمًا، ولا غائبًا" ^(٢).

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} [سورة المائدة، الآية: ٦٤]. وقوله: {لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} [آل عمران: ١٨١].

ونزه نفسه عما يصفونه به من النقائص، فقال سبحانه: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ} * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [سورة الصافات، الآيات: ١٨٠ - ١٨٢]. وقال تعالى: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لُذِّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى

(١) رواه البخاري في "الفتن" (٧١٣١) باب ذكر الدجال، ومسلم في "الفتن وأشراط الساعة" (٢٩٣٣) باب ذكر الدجال وصفة سامعه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري في "المغازي" (٤٢٠٥) باب غزوة خيبر ومسلم في "الذكر والدعاء" (٢٧٠٤) باب استحباب خفض الصوت بالذكر من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

بَعْضُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ} [سورة المؤمنون، الآية: ٩١].

وإذا كانت الصفة كمالاً في حال، ونقصاً في حال، لم تكن جائزة في حق الله ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، فلا تثبت له إثباتاً مطلقاً، ولا تنفى عنه نفياً مطلقاً بل لابد من التفصيل: فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً وذلك كالمكر، والكيد، والخداع، ونحوها. فهذه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها؛ لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد، وتكون نقصاً في غير هذه الحال، ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها، كقوله تعالى: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} [سورة الأنفال، الآية: ٣٠]. وقوله: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا} [سورة الطارق، الآيتان: ١٥، ١٦]. وقوله: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأَمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ} [سورة الأعراف، الآيتان: ١٨٢، ١٨٣]. وقوله: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ} [سورة النساء، الآية: ١٤٢]. وقوله: {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} [سورة البقرة، الآيتان: ١٤، ١٥].

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه فقال تعالى: {وَأِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [سورة الأنفال، الآية: ٧١]. فقال: {فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ}، ولم يقل: فخانهم؛ لأن الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذم مطلقاً.

وبذا عرف أن قول بعض العوام: "خان الله من يخون" منكر فاحش، يجب النهي عنه.

القاعدة الثانية:

باب الصفات أوسع من باب الأسماء: وذلك لأن كل اسم متضمن لصفة كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء، ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا تنتهي لها، كما أن أقواله لا تنتهي لها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٧].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى المجيء، والإتيان، والأخذ والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر، الآية: ٢٢]. وقال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٠]. وقال: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١١]. وقال: ﴿وَيُمَسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بَإِذْنِهِ﴾ [سورة الحج، الآية: ٦٥]. وقال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [سورة البروج، الآية: ١٢]. وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥]. وقال النبي ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" (١).

فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول إن من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به.

(١) رواه البخاري في "التهجد" (١١٤٥) باب الدعاء والصلاة في آخر الليل، ومسلم في "صلاة المسافرين" (٧٥٨) باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا الحديث هو المعروف بحديث النزول، وهو حديث متواتر.

القاعدة الثالثة:

صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية: فالثبوتية: ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك. فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا} [سورة النساء، الآية: ١٣٦].

فالإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته. والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله. وكون محمد ﷺ رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله، وهو الله - ﷻ.

وأما العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتي حين يكون الخبر صادراً ممن يجوز عليه الجهل، أو الكذب، أو العي بحيث لا يفصح بما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله - ﷻ - فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى، فإن النبي ﷺ أعلم

الناس بربه وأصدقهم خبراً وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بياناً، فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه.

والصفات السلبية: ما نفاها الله - سبحانه - عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب.

فيجب نفيها عن الله تعالى - لما سبق - مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال ^(١)، إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالاً كما لو قلت: الجدار لا يظلم. وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصاً، كما في قول الشاعر:

قبيلة لا يغـدرون بذمة ::: ولا يظلمون الناس حبة
خردل

وقول الآخر:

لكن قومي وإن كانوا ذوى حسب ::: ليسوا من الشر في شيء
وإن هانا

* مثال ذلك: قوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ} [سورة الفرقان، الآية: ٥٨]. فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته.

(١) هذا كلام جيد وقوى من الشيخ - رحمه الله - فإن مجرد نفي الصفات السلبية عن الله تعالى لا يلزم من هذا النفي مدح له سبحانه، فلا بد مع نفي صفة النقص أن نثبت لله تعالى كمال ضد الصفة المنفية، فإذا نفينا مثلاً عن الله تعالى صفة الجهل، فهذا يلزم منه إثبات كمال علمه وليس إثبات صفة العلم فقط، وهكذا في جميع صفات النقص المنفية عن الله تبارك وتعالى.

* مثال آخر: قوله تعالى: {وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا} [سورة الكهف، الآية: ٤٩]. نفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله.

* مثال ثالث: قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ} [سورة فاطر، الآية: ٤٤]. فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته. ولهذا قال بعده: {إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا}. لأن العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنهن فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السموات ولا في الأرض. وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة:

الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال: فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر.

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية، كما هو معلوم.

أما الصفات السلبية فلم تذكر غالباً إلا في الأحوال التالية:

الأولى: بيان عموم كماله كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}.

الثانية: نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله: {أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا} * {وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا} [سورة مريم، الآيتان: ٩١، ٩٢].

الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين، كما في قوله: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} [سورة

الأنبياء، الآية: ١٦]. وقوله: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [سورة ق، الآية: ٣٨].

القاعدة الخامسة:

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية وفعلية:

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، ومنها الصفات الخبرية، كالوجه، واليدين، والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً. وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [سورة يس، الآية: ٨٢]. وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته. وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها لكننا نعلم علم اليقين أنه - سبحانه - لا يشاء شيئاً إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} [سورة الإنسان، الآية: ٣٠].

القاعدة السادسة:

يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل. والثاني: التكيف.

فأما التمثيل: فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبتته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [سورة الشورى، الآية: ١١]. وقوله: {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ} [سورة النحل، الآية: ١٧]. وقوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [سورة مريم، الآية: ٦٥]. وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [سورة الإخلاص، الآية: ٤].

وأما العقل فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تبياناً في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات؛ لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

الثاني: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهاً في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يكمله، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق؟! فإن تشبيهه الكامل بالناقص يجعله ناقصاً.

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يداً ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة.

والتشبيه كالتمثيل، وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١].

وأما التكييف: فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيد بها بمماثل. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} [سورة طه، الآية: ١١٠]. وقوله: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً} [سورة الإسراء، الآية: ٣٦]. ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا؛ لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفواً لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله - ﷻ - فوجب بطلان تكييفها.

وأيضاً فإننا نقول: أي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؟

إن أي كيفية تقدرها في ذهنك، فالله أعظم وأجل من ذلك.

وأي كيفية تقدرها لصفات الله تعالى فإنك ستكون كاذباً فيها؛ لأنه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكف عن التكيف تقديرًا بالجنان، أو تقديرًا باللسان، أو تحريرًا بالبنان.

ولهذا لما سئل مالك - رحمه الله تعالى - عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [سورة طه، الآية: ٥] كيف استوى؟ أطرق رحمه الله برأسه حتى علاه الرخصاء (العرق) ثم قال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة" وروى عن شيخه ربيعة أيضاً: "الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول". وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان. وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي فوجب الكف عنه.

فالحذر الحذر من التكيف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالحجاً إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طيبك، قال الله تعالى: {وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [سورة فصلت، الآية: ٣٦].

القاعدة السابعة:

صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.

فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث" "انظر القاعدة الخامسة في الأسماء).

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة كالعزة، والقوة، والرحمة، والبطش، والوجه، واليدين ونحوها.

الثاني: تضمن الاسم لها مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك (انظر القاعدة الثالثة في الأسماء).

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها - على الترتيب - قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [سورة طه، الآية: ٥]. وقول النبي ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" ^(١). الحديث. وقول الله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [سورة الفجر، الآية: ٢٢]. وقوله: {إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقَمُونَ} [سورة السجدة، الآية: ٢٢].

الفصل الثالث

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى:

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته، هي: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما.

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب أو السنة وجب إثباته، وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه، مع إثبات كمال ضده، وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه فلا يثبت ولا ينفي لعدم ورود الإثبات والنفي فيه.

وأما معناه فيفصل فيه، فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول. وإن أريد به معنى لا يليق بالله ﷻ وجب رده.

فمما ورد إثباته لله تعالى: كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة، أو تضمن، أو التزام.

ومنه كل صفة دل عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها فضلاً عن أفرادها {وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ} [سورة إبراهيم، الآية: ٢٧].

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان ونحوها^(١).

ومنه الكلام، والمشينة، والإرادة بقسميها: الكوني، والشرعي. فالكونية بمعنى المشينة، والشرعية بمعنى المحبة.

(١) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

ومنه الرضا، والمحبة، والغضب، والكرهية ونحوها.

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت، والنوم، والسنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثل أو كفو ونحو ذلك^(١).

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة) فلو سأل سائل هل نشبت لله تعالى جهة؟

قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتاً ولا نفيًا، ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء. وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفلى أو جهة علو تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول باطل لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة، والعقل والفطرة، والإجماع.

والثاني باطل أيضاً؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق؛ لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة السمع والعقل.

فأما السمع فمنه قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [سورة الأنعام، الآية: ١٥٥]، وقوله: {فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ الَّذِي يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [سورة الأعراف، الآية: ١٥٨]، وقوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ

(١) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

عَنْهُ فَأَنْتَهُوا} [سورة الحشر، الآية: ٧]، وقوله: {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا} [سورة النساء، الآية: ٨٠]، وقوله: {إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [سورة النساء، الآية: ٥٩]، وقوله: {وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ} [سورة المائدة، الآية: ٤٩].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة؛ لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي ﷺ والرد إليه عند التنازع. والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول ﷺ المأمور به في القرآن؟
وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي ﷺ وقد أمر الله به في القرآن؟

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟
ولقد قال الله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ}. ومن المعلوم أن كثيراً من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء ببيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.

القاعدة الثانية:

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف: لاسيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع، والعقل.

أما السمع: فقوله تعالى: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [سورة الشعراء، الآيات: ١٩٣ - ١٩٥].
وقوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [سورة يوسف، الآية: ٢].
وقوله: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [سورة الزخرف، الآية: ٣].
وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان. فقال: {أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} [سورة البقرة، الآية: ٧٥]. وقال تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا} [سورة النساء، الآية: ٤٦]. الآية.

وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلقت الآراء وتفرقت الأمة.

القاعدة الثالثة:

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دل على ذلك: السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} [سورة ص، الآية: ٢٩]. وقوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [سورة الزخرف، الآية: ٣]. وقوله -جل ذكره- {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [سورة النحل، الآية: ٤٤].

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه، ليتذكر الإنسان بما فهمه منه.

وكون القرآن عربياً ليعقله من يفهم العربية يدل على أن معناه معلوم وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وبيان النبي ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل: فلأن من المحال أن ينزل الله تعالى كتاباً أو يتكلم رسوله ﷺ بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء؛ لأن ذلك من السفه الذي تاباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: {كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}.

هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

وبهذا علم بطلان مذهب المفوضة الذين يفوضون علم معاني نصوص الصفات، ويدعون أن هذا مذهب السلف. والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحياناً وتفصيلاً أحياناً، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله - ﷻ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ "العقل والنقل" ص ١١٦ ج ١ المطبوع على هامش (منهاج السنة): "وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله - إلى أن قال ص ١١٨ -: "وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه. بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، قال: ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدىً وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقلهن ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته... لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع الحق في نفس الأمر ما علمته برأبي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشككة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في

طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. أهـ. كلام الشيخ وهو كلام سديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد - رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم.

القاعدة الرابعة:

ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني؛ وهو يختلف بحسب السياق وما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق. وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه.

لفظ (القرية)، مثلاً يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى. فمن الأول قوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَاباً شَدِيداً} [سورة الإسراء، الآية: ٥٨].

ومن الثاني قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: {إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ} [سورة العنكبوت، الآية: ٣١].

وتقول: صنعت هذا بيدي، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: {لَمَّا خَلَّطْتُ بِيَدَيَّ}؛ لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له، وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس.

ونقول: ما عندك إلا زيد، وما زيد إلا عندك، فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فغير

المعنى به.

إذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقاً يليق بالله - ﷻ - وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك كما نقله ابن عبد البر فقال: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن الكريم والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة" أهـ.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب "إبطال التأويل": "لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة" أهـ. نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الحموية ص ٨٧-٨٩ ج ٥ من مجموع الفتاوى لابن القاسم.

وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم، والثاني باطل لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحاً ولا ظاهراً بالحق الذي يجب اعتقاده. وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله وهو: التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك. وهؤلاء هم المشبهة ومذهبهم باطل محرم من عدة أوجه: **الأول:** أنه جناية على النصوص وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** [سورة الشورى، الآية: ١١].

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها فيكون باطلاً.

فإن قال المشبه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**. ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أنداداً فقال: **{فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}** [سورة النحل، الآية: ٧٤]

وقال: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [سورة البقرة، الآية: ٢٢].
وكلامه - تعالى - كله حق يصدق بعضه بعضاً، ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألسنت تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذات؟

فسيقول: بلى! فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض!.

ثالثها: أن يقال: ألسنت تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟ فسيقول: بلى! فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق، مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً، لا يليق بالله وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل التعطيل سواء كان تعطيلهم عاماً في الأسماء والصفات، أم خاصاً فيهما، أو في أحدهما، فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطراباً كثيراً، وسموا ذلك تأويلاً، وهو في الحقيقة تحريف.
ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره، والله - تعالى - خاطب الناس بلسان عربي مبين، ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبى ﷺ خاطبهم بأفصح لسان البشر؛

فوجب حمل كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي؛ غير أنه يجب أن يصاب عن التكيف والتمثيل في حق الله - ﷻ.

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه، قول على الله بلا علم وهو محرم؛ لقوله - تعالى - : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأَتْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٣٣]. ولقوله - سبحانه - : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٣٦].

فالصارف لكلام الله - تعالى - ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ما ليس له به علم. وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله - تعالى - ورسوله كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام. وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قول بلا علم؛ فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟!

مثال ذلك: قوله - تعالى - لإبليس ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [سورة ص، الآية: ٧٥]. فإذا صرف الكلام عن ظاهره، وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين وإنما أراد كذا وكذا. قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟! وما دليلك على ما أثبت؟! فإن أتى بدليل - وأنى له ذلك - وإلا كان قائلًا على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

الوجه الرابع: في إبطال مذهب أهل التعطيل: أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف

الأمة وأئمتها، فيكون باطلاً، لأن الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل:

هل أنت أعلم بالله من نفسه؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحق؟ فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم كلاماً أفصح وأبين من كلام الله - تعالى؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل تظن أن الله - سبحانه وتعالى - أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟ فسيقول: لا.

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة فيقال له:

هل أنت أعلم بالله من رسوله ﷺ؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله ﷺ عن الحق صدق وحق؟ فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحداً من الناس أفصح كلاماً، وأبين من رسول الله ﷺ؟ فسيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقر بذلك فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله - تعالى - لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟ وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك، وصرفه إلى معنى يخالف ظاهره بغير علم؟

وماذ يضيرك إذا أثبت الله - تعالى - ما أثبته لنفسه في كتابه، أو سنة

نبيه على الوجه اللائق به، فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتاً ونفيًا؟
 ليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سنلت يوم القيامة: {مَاذَا أَجَبْتُمُ
 الْمُرْسَلِينَ} [القصص: ٦٥].

أوليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها، وتعيين معنى آخر
 مخاطرة منك؟! فعل المراد يكون - على تقدير جواز صرفها - غير ما
 صرفتها إليه.

الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنه يلزم عليه لوازم
 باطلة؛ وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.
 فمن هذه اللوازم:

أولاً: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا
 حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم لتشبيه الله - تعالى - بخلقه، وتشبيه
 الله - تعالى - بخلقه كفر؛ لأنه تكذيب لقوله - تعالى -: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [سورة الشورى، الآية: ١١]. قال نعيم بن حماد الخزاعي أحد مشايخ
 البخاري - رحمهما الله -: من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما
 وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله
 تشبيهاً. أهـ.

ومن المعلوم أن من أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى
 وكلام رسوله ﷺ تشبيهاً وكفرًا أو موهماً لذلك.

ثانياً: أن كتاب الله - تعالى - الذي أنزله تبياناً لكل شيء، وهدى
 للناس، وشفاء لما في الصدور، ونوراً مبيناً، وفرقاً بين الحق والباطل
 لم يبين الله - تعالى - فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه
 وصفاته، وإنما جعل ذلك موكلاً إلى عقولهم، ويثبتون لله ما يشاءون،

وينكرون ما لا يريدون. وهذا ظاهر البطلان.

ثالثاً: أن النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، كانوا قاصرين أو مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات أو يمتنع عليه أو يجوز؛ إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله - تعالى - وسموه تأويلاً.

وحينئذ إما أن يكون النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته، أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة، وكلا الأمرين باطل!!

رابعاً: أن كلام الله ورسوله ليس مرجعاً للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلاهم الذي معرفتهم به من أهل ما جاءت به الشرائع بل هو زبدة الرسالات، وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة وما خالفها، فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً، إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامساً: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبتته الله ورسوله، فيقال في قوله - تعالى -: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [سورة الفجر، الآية: ٢٢]. إنه لا يجيء، وفي قوله ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" ^(١) إنه لا ينزل لأن إسناد المجيء والنزول إلى الله مجاز عندهم، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صحة نفيه، ونفي ما أثبتته الله ورسوله من أبطال الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره؛ لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصفات، أو تعدى إلى الأسماء - أيضاً - ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون

بعض، كالأشعرية والماتريدية: أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه.

فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتتم به ما أثبتموه كما هو ثابت بالدليل السمعي.

مثال ذلك: أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣].

وأما العقل: فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإرادة.

ونفوا الرحمة؛ لأنها تستلزم لين الراحم ورقته للمرحوم، وهذا محال في حق الله تعالى.

وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل أو إرادة الفعل ففسروا الرحيم بالمنعم أو مريد الإنعام.

فنقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عدداً وتنوعاً من أدلة الإرادة. فقد وردت بالاسم مثل: {الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} [سورة الفاتحة، الآية: ٣]. والصفة مثل: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} [سورة الكهف، الآية: ٥٨]. والفعل مثل: {وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ} [سورة العنكبوت، الآية: ٢١].

ويمكن إثباتها بالعقل فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل حين دالة على ثبوت الرحمة لله - ﷻ - ودالاتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة، لظهور

ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس.

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرقّة؛ فجوابه: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها فيقال: الإرادة ميل المرید إلى ما يـرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة، وهذا يستلزم الحاجة، والله تعالى منزّه عن ذلك.

فإن أجيب: بأن هذه إرادة المخلوق أمكن الجواب بمثله في الرحمة بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل سواء كانت تعطيلاً عاماً أو خاصاً. وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء وصفاته وما احتجوا به لذلك لا تدفع به شبه المعتزلة والجهمية وذلك من وجهين: أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع بالبدعة وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقلياً وأولتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفينا به نراه دليلاً عقلياً، ونأول دليله السمعي، فلنا عقول كما أن لكم عقولاً، فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة، وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة، وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة وإلزام صحيح من الجهمية^(١) والمعتزلة^(٢).

(١) الجهمية فرقة ضالة ينتسبون إلى الجهم بن صفوان، وهم ينكرون أسماء الله وصفاته وقد قتل جهم بن صفوان، قتله سليم بن أخوذ سنة ١٢٨ هـ. قال الذهبي في "السير" (الإنكار أن

للأشعرية^(٢) والماتريدية^(٣)، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ إثباتاً لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهاً لا تعطيل فيه ولا تحريف، {وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ}.

(تنبيه) علم مما سبق أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل. أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه فمثل أولاً، وعطل ثانياً، كما أنه بتعطيله مثله بالناقص.

وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أثبت به الصفة، حيث جعله دالاً على التمثيل مع أنه لا دلالة فيه عليه وإنما يدل على صفة تليق بالله ﷻ.

الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه.

الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب حيث مثله بالمخلوق الناقص.

الله (كلم موسى) وقال عنه في "الميزان": الضال المبتدع رأس الجهمية. (١) سبب تسمية المعتزلة بهذا الاسم أن واصل بن عطاء كان تلميذاً للحسن البصري وقد سنل الحسن البصري عن حكم مرتكب الكبيرة فأجاب بأنه منافق، ولكن واصل بن عطاء اعترض على هذا الجواب وقال: إن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً مطلقاً ولا كافراً مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثم اعتزل واصل مجلس الحسن البصري، فسمى هو وأتباعه بالمعتزلة. (٢) الأشعرية طائفة من أهل الكلام ينتسبون إلى الإمام أبي الحسن الأشعري وهذا اللقب ينصرف عند الإطلاق إلى أولئك الذين اتبعوه في فترة انتسابه إلى ابن كلاب وكان قبل ملازمته لابن كلاب على مذهب الاعتزال، وبعد توبته من عقيدة الاعتزال وملازمته لابن كلاب فترة من الزمن رجع في آخر أيامه إلى مذهب السلف، فالمنتسبون إلى الأشعرية الآن هم أصحاب الطور الثاني من حياة أبي الحسن الأشعري رحمه الله.

(٣) الماتريدية: نسبة إلى أبي منصور الماتريدي وهو من الأحناف وأصله من ماتريد وهي محلة من سمرقند وكان الماتريدي من علماء الكلام، وكان يذهب إلى التأويل في الصفات، توفي سنة ٣٣٣هـ.

الفصل الرابع

شبهات والجواب عنها

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصفات، ادعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها؛ ليلزم أهل السنة بالموافقة على التأويل أو المداهنة فيه، وقال: كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟

ونحن نجيب - بعون الله - عن هذه الشبهة بجوابين مجمل، ومفصل.

أما المجمل فيتلخص في شيئين:

أحدهما: أن لا نسلم أن تفسير السلف لها صرف عن ظاهرها، فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مركب من كلمات وجمل، يظهر معناها ويتعين بضم بعضها إلى بعض.

ثانيهما: أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرف لها عن ظاهرها، فإن لهم في ذلك دليلاً من الكتاب والسنة، إما متصلاً وإما منفصلاً، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

وأما المفصل فعلى كل نص ادعى أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثل بالأمثلة التالية فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أنه قال: إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض". و "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع

الرحمن". و "إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمين". نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٩٨ ج ٥ من مجموع الفتاوى. وقال: هذه الحكاية كذب على أحمد.

المثال الأول: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض" (١).

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي ﷺ، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هذا حديث لا يصح. وقال ابن العربي: حديث باطل فلا يلتفت إليه، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: روي عن النبي ﷺ بإسناد لا يثبت أهـ. وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه.

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والمشهور - يعني في هذا الأثر - إنما هو عن ابن عباس قال: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه" (٢). ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه، فإنه قال: "يمين الله في الأرض" ولم يطلق فيقول: يمين الله. وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، ثم قال: "فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه" وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلاً، ولكن شبه بمن يصافح الله، فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم

(١) ضعيف جداً. رواه ابن عدى في "الكامل" (٣٤٢/١) والخطيب البغدادي في "تاريخه" (٣٢٨/٦) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٤٤/٥٧٥/٢) وأبو بكر بن خلد في "الفوائد" (٢/٢٢٤/١) وابن بشران في "الأمالي" (١/٣/٢) كما في "الضعيفة" (٢٥٧١/١) وفي سننه إسحاق بن بشر الكاهلي وهو في عداد من يضع الحديث كما قال ابن عدى والدرقاظني، وفي السند أيضاً أبو معشر، وهو نجيب بن عبد الرحمن السندی وهو ضعيف كما في "التقريب" (٢٩٨/٢)، وقد توبع الكاهلي هذا من أحمد بن يونس الكوفي وهو ثقة. أخرجه ابن عساكر (٢/٩٠/١٥) كما في "الضعيفة" (٢٥٧/١) ولكن هذا الطريق فيه أبو على الأهوازي وهو متهم، فالحديث باطل على كل حال.

(٢) وهذا لم يصح أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه، فقد رواه ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/١٠٧/٣) وفي سننه إبراهيم الخوزي وهو متروك.

لكل عاقل. أهـ. ص ٣٩٨ ج ٦ مجموع الفتاوى.

المثال الثاني: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن".

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: "إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء" ثم قال رسول الله ﷺ: "اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك".

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث وقالوا: إن الله تعالى أصابع حقيقة نثبتها له كما أثبتنا له رسوله ﷺ، ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها حتى يقال: إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض. ويقال: بدر بين مكة والمدينة مع تباعد ما بينها وبينهما، فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول.

المثال الثالث: "إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمين".

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: "ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ربكم من قبل اليمين" ^(١). قال في مجمع الزوائد "رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة". قلت: وكذا قال في التقريب عن شبيب ثقة من الثالثة، وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير.

(١) حسن. رواه أحمد (٥٤١/٢) والطبراني في "مسند الشاميين" (١٠٨٣/١٤٩/٢).

وهذا الحديث على ظاهره والنفس فيه اسم مصدر نفس ينفس تنفسياً، مثل فرج يفرج تفرجاً وفرجاً، هكذا قال أهل اللغة كما في النهاية والقاموس ومقاييس اللغة. قال في مقاييس اللغة: النفس كل شيء يفرج به عن مكروب. فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله - تعالى - عن المؤمنين يكون من أهل اليمن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفس الرحمن عن المؤمنين الكربات". أهـ. ص ٣٩٨ ج ٦ مجموع فتاوى شيخ الإسلام لابن قاسم.

المثال الرابع: قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} [سورة البقرة، الآية: ٢٩].

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء، وهو الذي رجحه ابن جرير، قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: "وأولى المعاني بقول الله - جل ثناؤه -: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ}. علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سموات". أهـ. وذكره البغوي في تفسيره: قول ابن عباس وأكثر مفسري السلف. وذلك تمسكاً بظاهر لفظ (اسْتَوَى). وتفويضاً لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله - ﷻ.

القول الثاني: إن الاستواء هنا بمعنى القصد التام؛ وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة البقرة، والبغوي في تفسير سورة فصلت. قال ابن كثير: "أي قصد إلى السماء، والاستواء هاهنا ضمن معنى القصد والإقبال، لأنه عدي بالي". وقال البغوي: "أي عمد إلى خلق السماء".

وهذا القول ليس صرفاً للكلام عن ظاهره، وذلك لأن الفعل {استوى} اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء. فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به، ألا ترى إلى قوله - تعالى - {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا} [سورة الإنسان، الآية: ٦]. حيث كان معناها يروى بها عباد الله لأن الفعل (يَشْرَبُ) اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يضمن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام.

المثال الخامس، والسادس: قوله - تعالى - في سورة الحديد {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [سورة الحديد، الآية: ٤]. وقوله في سورة المجادلة: {وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [سورة المجادلة، الآية: ٧].

والجواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حق على حقيقته وظاهره. ولكن ما حقيقته وظاهره؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله - تعالى - مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطاً بهم، أو حالاً في أمكنتهم؟

أو يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله - تعالى - مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم: علماً وقدرة، وسمعاً وبصراً، وتدبيراً، وسلطاناً، وغير ذلك من معاني ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله - ﷻ - وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته! ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق مصاحبة، ثم تفسر في كل موضع بحسبه.

وتفسير معية الله - تعالى - لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط

باطل من وجود:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف، فما فسرهما أحد منهم بذلك؛ بل كانوا مجمعين على إنكاره.

الثاني: أنه مناف لعلو الله - تعالى - الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف، وما كان منافياً لما ثبت بدليل كان باطلاً بما ثبت به ذلك المنافي، وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحلو والاختلاط باطلاً بالكتاب والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف!!

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله - سبحانه وتعالى.

ولا يمكن لمن عرف الله - تعالى - وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطاً بهم أو حالاً في أمكنتهم، فضلاً عن أن تستلزم ذلك، ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب - جل وعلا.

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن الله - تعالى - مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم، علماً وقدرة، وسمعاً وبصراً، وتدبيراً وسلطاناً، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب، لأنهما حق، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقاً، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص ١٠٣ ج ٥ من مجموع الفتاوى لابن قاسم: "ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: {يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا} إلى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [سورة الحديد، الآية: ٤]. دل ظاهر الخطاب

على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، هذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه ^(١). وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. وكذلك في قوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ}. إلى قوله: {هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [سورة المجادلة، الآية: ٧].

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}. كان هذا - أيضاً - حقاً على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الإطلاع والنصر والتأييد.

ثم قال: فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع، يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردّها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب - ﷻ - مختلطة بالخلق حتى يقال قد صرفت عن ظاهرها. أهـ.

ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب - ﷻ - مختلطة بالخلق أن الله - تعالى - ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [سورة المجادلة، الآية: ٧].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا

(١) كان هذا معنى قول السلف إنه معهم بعمله لأنه إذا كان معلوماً أن الله تعالى معنا مع علوه لم يبق إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالم بنا مطلع شهيد مهيمن لا أنه معنا بذاته في الأرض.

يخفى عليه شيء من أعمالهم لأنه - سبحانه - مختلط بهم، ولأنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد فقد ذكرها الله - تعالى - مسبوقة بذكر استوائه على عرشه وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد فقال: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [سورة الحديد، الآية: ٤].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه؛ لأنه - سبحانه - مختلط بهم ولأنه معهم في الأرض وإلا لكان آخر الآية مناقضاً لأولها الدال على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك علمنا أن مقتضى كونه - تعالى - مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، ويدبر شئونهم، فيحيي ويميت، ويغني ويفقر، ويؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء ويذل من يشاء إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه لا يحجبه عن خلقه شيء، ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "العقيدة الواسطية" ص ١٤٢ ج ٣ من مجموع الفتاوى لابن قاسم في فصل الكلام على المعية قال: "وكل هذا الكلام الذي ذكره الله - سبحانه - من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ولكن يصاب عن الظنون الكاذبة". أهـ.

(١) المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان.

وقال في "الفتوى الحموية" ص ١٠٢، ١٠٣ ج ٥ من المجموع المذكور: وجماع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منها كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً البتة مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ}. وقوله ﷺ: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" (١) ونحو ذلك فإن هذا غلط.

وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله - سبحانه وتعالى -: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [سورة الحديد، الآية: ٤].

فأخبر أنه فوق العرش، يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: "والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه" (٢). أهـ.

(١) رواه البخارى في "الصلاة" (٤٠٦) باب حل البزاق باليد من المسجد، ومسلم في "المساجد" (١٢٠١) باب النهى عن البصاق فى المسجد فى الصلاة وغيرها، من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٢) ضعيف، رواه أحمد (٢٠٦/١، ٢٠٧) وأبو داود (٤٧٢٣) والترمذى (٣٣٢٠) وابن ماجه (١٩٣) وابن خزيمة فى "التوحيد" (٢٣٤/١ - ٢٣٥) والدارمى فى "الرد على الجهمية" رقم (٢٣٣) وفى الرد على المريسي (ص ٩٠ - ٩١) وابن أبى عاصم فى "السنة" (٥٧٧/٢٥٣/١) والأجربى فى "الشرعية" (٢٩٢) وابن أبى شيبه فى كتاب العرش رقم (٩) وابن منده فى "التوحيد" رقم (٢١) والحاكم (٥٠٠/٢ - ٥٠١) واللالكائى فى "شرح أصول الاعتقاد" (٦٥٠، ٦٥١) والعقيلي فى "الضعفاء" (٢٨٤/٢) وابن الجوزى فى "العلل المتناهية" (٩/١، ١٠) وأبو نعيم فى "أخبار أصبهان" (٢/٢) وأبو الشيخ فى "العظمة"

واعلم أن تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللانقطة بالله - تعالى - لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى بذاته على عرشه وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله - تعالى - جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض، وما جمع الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما.

وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فتدبره حتى يتبين لك، قوله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢]. فإن لم يتبين لك فعليك بطريق الراسخين في العلم الذين يقولون: {أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧]. وكل الأمر إلى منزله الذي يعلمه، واعلم أن القصور في علمك أو في فهمك، وأن القرآن لا تناقض فيه.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: "كما جمع الله بينهما".

وكذلك ابن القيم كما في "مختصر الصواعق" لابن الموصلي ص ٤١٠ ط الإمام في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إنه مجاز قال: "وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستوياً على عرشه، وقرن

(٥٦٦/٢ - ٥٦٩، ١٠٥٠/٣) والبيهقي في "الأسماء والصفات" رقم (٨٤٧، ٨٨٢) من طرق عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه مرفوعاً. وقال الترمذي: حسن غريب، قلت: هذا التحسين فيه تساهل من الإمام الترمذي رحمه الله، وأبعد منه قول الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. فالحديث في سنده عبد الله بن عميرة، قال الذهبي في "الميزان" (٤٦٩/٢): فيه جهالة، قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس، وفي الحديث علة أخرى وهي أن سماك بن حرب لا يحتج بما ينفرد به والحديث رواه أحمد (٢٠٧/١) والحاكم (٣٧٨/٢) وابن أبي شيبه في "كتاب العرش" رقم (١٠) وابن الجوزي من طريق يحيى بن العلاء عن عمه شعيب بن خالد عن سماك عن عبد الله بن عمير عن عباس، ولم يذكر الأحنف ويحيى بن العلاء هذا كذاب وضاع، وقال الذهبي في "العلو" (ص ٥٠): "تفرد به سماك عن عبد الله، وعبد الله فيه جهالة ويحيى بن العلاء متروك الحديث".

بين الأمرين كما قال تعالى: - وذكر آية سورة الحديد - ثم قال: فأخبر أنه خلق السموات والأرض، وأنه استوى على عرشه وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال: "والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه"^(١) فعلوه لا يناقض معينه، ومعيته لا تبطل علوه بل كلاهما حق". أهـ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا. ولا يعد ذلك تناقضاً ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض، فإذا كان هذا ممكناً في حق المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى الحموية" ص ١٠٣ المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم حيث قال: "وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة". أهـ.

وصدق - رحمه الله تعالى - فإن من كان عالماً بك مطلعاً عليك، مهيمناً عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك، فهو

معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة؛ لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعاً في حق الخالق الذي جمع لنفسه بينهما؛ لأن الله تعالى لا يماثله شيء من مخلوقاته كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى، الآية: ١١].

والى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في "العقيدة الواسطية" ص ١٤٣ ج ٣ من مجموع الفتاوى حيث قال: "وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه - سبحانه - ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو عليّ في دنوه قريب في علوه". أهـ.

تتمة

انقسم الناس في معية الله تعالى لخلق ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يقولون: إن معية الله تعالى لخلق مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة، ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم السلف ومذهبهم هو الحق كما سبق تقريره.

القسم الثاني: يقولون: إن معية الله لخلق مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع نفي علوه واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره كما سبق.

القسم الثالث: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع ثبوت علوه فوق عرشه. ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٢٩ ج ٥ من مجموع الفتاوى.

وقد زعم هؤلاء أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو. وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما أدعوه من الحلول؛ لأنه باطل ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطلاً.

(تنبيه) اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم بل المعية تقتضي أيضاً إحاطته بهم سمعاً وبصراً وقدرة وتدبيراً ونحو ذلك من معاني ربوبيته.

(تنبيه آخر) أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، والإجماع. أما الكتاب فقد تنوعت دلالاته على ذلك:

فتارة بلفظ العلو، والفوقية، والاستواء على العرش، وكونه في السماء كقوله تعالى: {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥]، {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [سورة الأنعام، الآية: ١٨]، {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [سورة طه، الآية: ٥]، {أَأْمِثُّكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضُ} [سورة الملك، الآية: ١٦].

وتارة بلفظ صعود الأشياء وعروجها ورفعها إليه، كقوله: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [سورة فاطر، الآية: ١٠]، {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [سورة المعارج، الآية: ٤]، {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ هَذَا الصُّلْبَ مِنْهُ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} [سورة آل عمران، الآية: ٥٥].

وتارة بلفظ نزول الأشياء منه ونحوه ذلك، كقوله تعالى: {قُلْ نَزَّلَهُ

رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ} [سورة النحل، الآية: ١٠٢]، {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ} [سورة السجدة، الآية: ٥].

وأما السنة فقد دلت عليه بأنواعها القولية، والفعلية، والإقرارية، في أحاديث كثيرة، تبلغ حد التواتر، وعلى جوه متنوعة، كقوله ﷺ في سجوده: "سبحان ربي الأعلى" ^(١). وقوله: "إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي" ^(٢). وقوله: "ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء" ^(٣). وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: "اللهم اغثنا" ^(٤). وأنه رفع يده على السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت. فقال: "اللهم اشهد" ^(٥). وأنه قال للجارية: "أين الله؟" قالت: في السماء. فأقرها وقال لسيدها: "أعتقها فإنها مؤمنة" ^(٦).

وأما العقل: فقد دل على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص. والعلو صفة كمال والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضده.

- (١) رواه مسلم في "صلاة المسافرين" (٧٧٢) باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل. عن حذيفة رضي الله عنه.
- (٢) رواه البخاري في "التوحيد" (٧٤٢٢) باب "وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم".
- (٣) جزء من حديث رواه البخاري في "المغازي" (٤٣٥١) باب بعث على بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، ومسلم في "الزكاة" (١٠٦٤) باب ذكر الخوارج وصفاتهم.
- (٤) رواه البخاري في "الاستسقاء" (١٠١٤) باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، ومسلم في "الاستسقاء" (٨٩٧) باب الدعاء في الاستسقاء، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
- (٥) جزء من حديث رواه مسلم في "الحج" (١٢١٨) باب حجة النبي من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.
- (٦) رواه مسلم في "المساجد ومواضع الصلاة" (٥٣٧) باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

وأما الفطرة: فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية فما من داع أو خائف فزع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يمينه ولا يسرة.

واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده: "سبحان ربي الأعلى" أين تتجه قلوبهم حينذاك؟

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سمواته مستو على عرشه؛ وكلامهم مشهور في ذلك نصاً وظاهراً، قال الأوزاعي: "كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله - تعالى ذكره - فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات". وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، ومحال أن يقع في مثل ذلك خلاف وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة التي لا يخالفها إلا مكابر طمس على قلبه واجتالته الشياطين عن فطرته. نسأل الله تعالى السلامة والعافية. فَعَلُو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلاً وأحق الأشياء وأثبتها واقعاً.

(تنبيه ثالث) اعلم أيها القارئ الكريم، أنه صدر مني كتابة لبعض الطلبة تتضمن ما قتله في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه ذكرت فيها: أن عقيدتنا أن لله تعالى معية حقيقة ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكل شيء علماً وقدرة، وسمعاً وبصراً، وسلطاناً وتديباً، وأنه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، بل هو العلي بذاته وصفاته، وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وأنه مستو على عرشه كما يليق بجلاله وأن ذلك لا ينافي معيته؛ لأنه تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [سورة الشورى، الآية: ١١].

وأردت بقولي: "ذاتية" تأكيد حقيقة معيته تبارك وتعالى.

وما أردت أنه مع خلقه سبحانه في الأرض، كيف وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى: إنه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، وأنه العلي بذاته وصفاته، وأن علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وقلت فيها أيضاً ما نصه بالحرف الواحد:

"ونرى أن من زعم أن الله بذاته في كل مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقده، وكاذب إن نسبته إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتها". أهـ.

ولا يمكن لعاقل عرف الله وقدره حق قدره أن يقول: إن الله مع خلقه في الأرض، وما زلت ولا أزال أنكر هذا القول في كل مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره. وأسأل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نشر في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض نشر يوم الاثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤ هـ أربع وأربعمائة وألف برقم ٩١١ قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق فضلاً عن أن يستلزمه، ورأيت من الواجب استبعاد كلمة "ذاتية" ^(١). وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية.

واعلم أن كل كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى فإنها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائناً من كان وبأي لفظ كانت.

(١) وهذا من مجرد الشيخ - رحمه الله - للحق، وخشية أن تحدث هذه اللفظة لبساً عند البعض فقام الشيخ بحذفها، وحذف الشيخ لهذه اللفظة هو الصواب، والله أعلم. ومقال الشيخ الذي أشار إليه مثبت في هذا الكتاب ص (٨٦).

وكل كلام يوهم - ولو عند بعض الناس - ما لا يليق بالله تعالى فإن الواجب تجنبه لئلا يظن بالله تعالى ظن السوء، لكن ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من توهم فيه ما لا يليق بالله - ﷻ - .

المثال السابع والثامن: قوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبَلٍ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦]، وقوله: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ} [الواقعة: ٨٥]. حيث فسر القرب فيهما بقرب الملائكة.

والجواب: أن تفسير القرب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

أما الآية الأولى فإن القرب مقيد فيها بما يدل على ذلك، حيث قال: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبَلٍ الْوَرِيدِ * إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ * مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} [سورة ق، الآيات: ١٦ - ١٨]. ففي قوله: {إِذْ يَتَلَقَّى} دليل على أن المراد به قرب الملكين المتلقيين.

وأما الآية الثانية: فإن القرب فيها مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ} [سورة الأنعام، الآية: ٦١]. ثم إن في قوله: {وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ}. دليلاً بيناً على أنهم الملائكة، إذ يدل على أن هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة لاستحالة ذلك في حق الله - تعالى.

بقي أن يقال: فلماذا أضاف الله القرب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة؟

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب الملائكة إليه؛ لأن قربهم بأمره، وهم جنوده ورسله.

وقد جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة، كقوله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ} [سورة القيامة، الآية: ١٨]. فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله ﷺ، مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي ﷺ بأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى. وكذلك جاء في قوله تعالى: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ} [سورة هود، الآية: ٧٤]. وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى.

المثال التاسع والعاشر: قوله تعالى عن سفينة نوح: {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا} [سورة القمر، الآية: ١٤]. وقوله لموسى: {وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي} [سورة طه، الآية: ٣٩].

والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله؛ أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يربى فوق عين الله تعالى؟!!!

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلوها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها.

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [سورة يوسف، الآية: ٢]. وقال تعالى: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ

مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ } [سورة الشعراء: الآيات: ١٩٣ - ١٩٥].
ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني أن المعنى أنه يسير داخل
عينه. ولا من قول القائل: فلان تخرج على عيني، أن تخرجه كان وهو
راكب على عينه، ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب
لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله
وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى؛ لأن الله تعالى مستو على
عرشه بائن من خلقه لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حال في
شيء من مخلوقاته - سبحانه وتعالى - عن ذلك علواً كبيراً.

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية تعين أن يكون
ظاهر الكلام هو القول الثاني أن السفينة تجري وعين الله ترعاها
وتكلوها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤه بها.
وهذا معنى قول بعض السلف بمرأى مني، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه
بعينه لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى الصحيح جزء منه كما هو
معلوم من دلالة اللفظ حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.

المثال الحادي عشر: قوله تعالى في الحديث القدسي: "وما يزال
عبدى يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع
به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي
بها، ولئن سألتني ل أعطينه، ولئن استعاذني لأعيزنه".

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه البخاري في باب التواضع
الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق.

وقد أخذ السلف أهل السنة والجماعة بظاهر الحديث وأقروه على

حقيقته.

ولكن ما ظاهر هذا الحديث؟

هل يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يكون سمع الولي وبصره ويده ورجله؟

أو يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يسدد الولي في سمعه وبصره ويده ورجله بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله؟

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث، فإن في الحديث ما يمنعه من وجهين:

الوجه الأول: أن الله تعالى قال: "وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه"، وقال: "ولئن سألتني لأعطيته، ولئن استعاذني لأعيذنه". فثبت عبداً ومعبوداً ومتقرباً ومتقرباً إليه، ومحباً ومحبوباً، وسائل ومسنولاً، ومعطياً ومعطى، ومستعيزاً ومستعازاً به، ومعيزاً ومعازاً. فسياق الحديث يدل على اثنين متباينين كل واحد منهما غير الآخر، وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفاً في الآخر أو جزءاً من أجزائه.

الوجه الثاني: أن سمع الولي وبصره ويده ورجله كلها أوصاف أو أجزاء في مخلوق حادث بعد أن لم يكن، ولا يمكن لأي عاقل أن يفهم أن الخالق الأول الذي قبله شيء يكون سمعاً وبصراً ويداً ورجلاً لمخلوق، بل إن هذا المعنى تشتمل منه النفس أن تتصوره، ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير، فكيف يسوغ أن يقال: إنه ظاهر الحديث القدسي وأنه قد صرف عن هذا الظاهر، سبحانه اللهم وبحمدك لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه تعين القول الثاني وهو أن الله تعالى يسدد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله بحيث يكون إدراكه

بسمعه وبصره وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصاً، وبالله تعالى استعانة، وفي الله تعالى شريعاً واتباعاً، فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة وهذا غاية التوفيق، وهذا ما فسر به السلف، وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ موافق لحقيقته متعين بسياقه، وليس فيه تأويل ولا صرف للكلام عن ظاهره، والله الحمد والمنة.

المثال الثاني عشر: قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: "من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت من باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة".

وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضاً، وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب التوحيد الباب الخامس عشر.

وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى، وأنه - سبحانه - فعال لما يريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} [سورة البقرة، الآية: ١٨٦]. وقوله: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [سورة الفجر، الآية: ٢٢]. وقوله: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ} [سورة الأنعام، الآية: ١٥٨]. وقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [سورة طه، الآية: ٥]. وقوله ﷺ: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر" (١). وقوله

ﷺ : "ما تصدق أحد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيمينه" ^(١). إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى.

فقوله في هذا الحديث: تقربت منه وأتيته هرولة من هذا الباب.

والسلف "أهل السنة والجماعة" يجرون هذه النصوص على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق بالله ﷻ من غير تكيف ولا تمثيل. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول ص ٤٦٦ ج ٥ من مجموع الفتاوى: "وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده فهذا يثبت من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة ونزوله واستواءه على العرش، وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر". أهـ.

فأي مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟

وأي مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكيف ولا تمثيل؟

وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعلاً لما يريد على الوجه الذي

يليق به؟

وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي:

"أتيته هرولة". يراد به سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه المتوجه بقلبه وجوارحه، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل. وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال في الحديث: "ومن

(١) رواه البخارى فى "الزكاة" (١٤١٠) باب لا يقبل الله صدقة من غلول، ومسلم فى "الزكاة" (١٠١٤) باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

أتاني يمشي" ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله - ﷻ - الطالب للوصول إليه لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط، بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ومشاعر الحج والجهاد في سبيل الله ونحوها، وتارة بالركوع والسجود ونحوهما، وقد ثبت عن النبي ﷺ: "أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"، بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه كما قال الله تعالى: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ} [سورة آل عمران، الآية: ١٩١]. وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين: "صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب" (١).

قال: فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مجازة الله تعالى العبد على عمله، وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئاً جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل. وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه.

وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجاً به عن ظاهره ولا تأويلاً كتأويل أهل التعطيل، فلا يكون حجة لهم على أهل السنة والله الحمد.

وما ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف.

ويجاب عما جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر

(١) رواه البخارى فى "كتاب تقصير الصلاة" (١١١٧) باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب.

فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة أو من ماهيتها كالطواف والسعي. والله تعالى أعلم.

المثال الثالث عشر: قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا} [سورة يس، الآية: ٧١].

والجواب: أن يقال: ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها حتى يقال إنها صرفت عنه؟

هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده كما خلق آدم بيده؟ أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها لم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهما: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل به القرآن، ألا ترى إلى قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} [سورة الشورى، الآية: ٣٠]، وقوله: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ} [سورة الروم، الآية: ٤١]، وقوله: {ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ} [سورة آل عمران، الآية: ١٨٢]. فإن المراد ما كسبه الإنسان نفسه وما قدمه وإن عمله بغير يده بخلاف ما إذا قال: عملته بيدي كما في قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} [سورة البقرة، الآية: ٧٩]. فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد.

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية: خلقنا لهم بأيدينا أنعاماً كما قال الله تعالى في آدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص، الآية: ٧٥] ؛ لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النحل، الآية: ٨٩].

وإذا ظهر بطلان القول الأول تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني وهو: أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدي بالباء إلى اليد، فتنبه للفرق فإن التنبيه للفرق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم، وبه يزول كثير من الإشكالات.

المثال الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٠].

والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾. وقد أخذ السلف "أهل السنة" بظاهرها وحقيقتها، وهي صريحة في أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يبايعون النبي ﷺ نفسه كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٨].

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أنهم يبايعون الله نفسه، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ لمنافاته لأول الآية

والواقع استحالته في حق الله تعالى.

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول ﷺ مبايعة له؛ لأنه رسوله قد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله؛ لأنه رسوله المبلغ عنه، كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله لقوله تعالى: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [سورة النساء، الآية: ٨٠].

وفي إضافة مبايعتهم الرسول ﷺ إلى الله تعالى من تشريف النبي ﷺ وتأييده وتوكيد هذه المبايعة وعظمتها ورفع شأن المبايعين ما هو ظاهر لا يخفى على أحد.

الجملة الثانية: قوله تعالى: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [سورة الفتح، الآية: ١٠]. وهذه أيضاً على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين؛ لأن يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم. وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته وهو لتوكيد كون مبايعة النبي ﷺ مبايعة لله ﷻ، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا. فيد الله ﷻ فوق أيدي المبايعين لرسوله ﷺ مع مباينته تعالى لخلقه وعلوه عليهم.

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} يد النبي ﷺ، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم. ويد النبي ﷺ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يبسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم،

فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم.

المثال الخامس عشر: قوله تعالى في الحديث القدسي: "يا ابن آدم، مرضت فلم تعدني". الحديث.

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض من كتاب البر والصلة والآداب رقم ٤٣ ص ١٩٩٠ ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تعالى يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب! كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟!، يا ابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب! وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب! كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي".

والجواب: أن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به، فقلوه تعالى في الحديث القدسي: "مرضت واستطعمتك واستسقيتك" بينه الله تعالى بنفسه حيث قال: "أما علمت أن عبدي فلان مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان. واستسقاك عبدي فلان". وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله والاستطعام المضاف إليه والاستسقاء

المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف الكلام عن ظاهره؛ لأن ذلك تفسير المتكلم به فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداءً. وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث كقوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ} [سورة البقرة، الآية: ٢٤٥].

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله ﷺ، وإنما يحرفونها بشبه باطلة هم فيها متناقضون مضطربون. إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله، ولو كان ظاهرها ممتنعاً على الله - كما زعموا - لبينه الله ورسوله كما في هذا الحديث. ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعاً على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

ولنكتف بهذا القدر من الأمثلة لتكون نبزاً لغيرها، وإلا فالقاعدة عند أهل السنة والجماعة معروفة، وهي إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. وقد تقدم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصفات. والحمد لله رب العالمين.

الفصل الخامس

الخاتمة

إذا قال قائل قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات، ومن المعلوم أن الأشاعرة من أهل التأويل فكيف يكون مذهبهم باطلاً وقد قيل: إنهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين؟! وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟

وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

قلنا: الجواب عن السؤال الأول: أننا لا نسلم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق.

ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ؛ لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر.

ثم نقول: إن إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة "وهم الصحابة" الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على إثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله من الأسماء والصفات، وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وهم خير القرون بنص الرسول ﷺ، وإجماعهم حجة ملزمة؛ لأنه مقتضى الكتاب والسنة، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة

من قواعد نصوص الصفات.

والجواب عن السؤال الثاني: أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ، بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم ونزلوها منزلتها وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة، قال الله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ} [سورة السجدة، الآية: ٢٤]. وقال عن إبراهيم: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِّأَنْعَمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [سورة النحل، الآيتان: ١٢٠ - ١٢١].

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال: اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاماً يقرره وينظر عليه، ثم رجع عنه وصرح بتضليل المعتزلة وببالغ في الرد عليهم.

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٧١ من المجلد السادس عشر من مجموع الفتاوى لابن قاسم: "والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة". أهـ.

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتدياً

بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما قرره في كتابه: (الإبانة عن أصول الديانة) وهو من آخر كتبه أو آخرها.

قال في مقدمته: (جاءنا - يعني النبي ﷺ - بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، جمع فيه علم الأولين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، من تمسك به نجا، ومن خالفه ضل وغوى وفي الجهل تردى، وحث الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله ﷺ. فقال ﷺ: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [سورة الحشر، الآية: ٧]. إلى أن قال: فأمرهم بطاعة رسوله كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه، فنبذ كثير ممن غلبت شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله ﷺ وراء ظهورهم، وعدلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن رسول الله ﷺ ورفضوها وأنكروها وجحدوها افتراءً منهم على الله {قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ}.

ثم ذكر - رحمه الله - أصولاً من أصول المبتدعة، وأشار إلى بطلانها ثم قال: "فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والجهمية، والحرورية، والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا - ﷺ - وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل الرئيس الكامل" ثم أثنى

عليه بما أظهر الله على يده من الحق وذكر ثبوت الصفات، ومسائل في
القدر، والشفاعاة، وبعض السمعيات، وقرر ذلك بالأدلة النقلية والعقلية.

والمتاخرون الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل
عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا
الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حي عليم قدير والكلام له ::: إرادة وكذاك السمع والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها. ولما ذكر شيخ
الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية ص ٣٥٩ من المجلد السادس
من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال:

"ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال
منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة
تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة. وقال قبل ذلك في ص ٣١٠: وأما
الأشعرية فعكس هؤلاء وقولهم يستلزم التعطيل، وأنه لا داخل العالم ولا
خارجه، وكلامه معنى واحد، ومعنى آية الكرسي وآية الدين، والتوراة،
والإنجيل واحد، وهذا معلوم الفساد بالضرورة". أهـ.

وقال تلميذه ابن القيم في النونية ص ٣١٢ من شرح الهراس ط الإمام:

واعلم بأن طريقهم عكس الطريق المستقيم لمن له عينان

إلى أن قال:

فاعجب لعميان البصائر أبصروا ::: كون المقلد صاحب البرهان

ورأوه بالتقليد أولى من سواه ::: بغير ما بصر ولا برهان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا ::: معناهما عجباً لذي الحرمان

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره "أضواء البيان" ص ٣١٩ ج ٢ على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف: "اعلم أنه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين، فزعموا أن المظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً. قال: ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به - جل وعلا-. والنبي ﷺ الذي قيل له: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النحل: ٤٤]. لم يبين حرفاً واحداً من ذلك مع إجماع من يعتقد به من العلماء على أنه ﷺ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرى في العقائد لاسيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ، عنه، وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة، سبحانه هذا بهتان عظيم. ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله - جل وعلا - ورسوله ﷺ.

والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث. قال: وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافية الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ والله لا ينكر ذلك إلا مكابر.

والجاهل المفترى الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله، لأنه كفر وتشبيه، إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقدر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فإداة شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله - جل وعلا - وعدم الإيمان بها مع أنه - جل وعلا - هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً، ومعطلاً ثانياً، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً، ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي، معظماً لله كما ينبغي، طاهراً من أقدار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علانق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. أهـ. كلامه رحمه الله.

والأشعري أبو الحسن - رحمه الله - كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث، وهو إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل. ومذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرح بحصر قوله فيه كما هي الحال في أبي الحسن كما يعلم من كلامه في "الإبانة". وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيراً وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة؛ لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه.

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو

الميزان في كل حال، فإن الإنسان بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل ديناً وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك.

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة.

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أن لبعض العلاء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق. ولا ننكر أيضاً أن لبعضهم قصداً حسناً فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لابد أن يكون موافقاً لشريعة الله - ﷻ - فإن كان مخالفاً لها وجب رده على قائله كائناً

من كان؛ لقول النبي ﷺ: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (١).

ثم إن كان قائله معروفاً بالنصيحة والصدق في طلب الحق اعتذر عنه في هذه المخالفة وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟

قلنا: الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا بل هو إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي. ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه؛ لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

الثاني: الوقوع فيما نبز به أخاه إن كان سالماً منه. ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن أصلعمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: "إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما". وفي رواية: "إن كان كما قال وإلا رجعت عليه". وفيه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: "ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه".

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين: **أحدهما:** دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين

(١) رواه مسلم في "الأقضية" (١٧١٨) باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، من حديث عائشة رضي الله عنها.

بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه وتنتفي الموانع.

ومن أهم الشروط أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافراً أو فاسقاً؛ لقوله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [سورة النساء، الآية: ١١٥]. وقوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} [سورة التوبة، الآيتان: ١١٥، ١١٦].

ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يبين له.

ومن الموانع أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور:

منها: أن يكره على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئناناً به، فلا يكفر حينئذ؛ لقوله تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النحل: ١٠٦].

ومنها: أن يغلق عليه فكره، فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو خوف أو نحو ذلك.

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "الله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينما

هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ص ١٨٠ ج ١٢ مجموع الفتاوى لابن قاسم: "وأما التكفير فالصواب أن من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ لم يكفر بل يغفر له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول فشق الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر، ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم فهو عاص مذنب ثم قد يكون فاسقاً. وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته". أهـ.

وقال في ص ٢٢٩ ج ٣ من المجموع المذكور في كلام له: "هذا مع أنني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني أنني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى، وإنني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية. وذكر أمثلة ثم قال:

"وكنتم أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين، إلى أن قال:

والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول ﷺ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة،

ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر، أوجب تأويلها وإن كان مخطئاً.

وكنت دائماً أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: "إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين. ففعلوا به ذلك فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك. فغفر له".

فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذرى بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك.

والمتاؤل من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا". أهـ.

وبهذا علم الفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قول أو فعل يكون فسقاً أو كفراً يحكم على قائله أو فاعله بذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ص ١٦٥ ج ٣٥ من مجموع الفتاوى: "وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع، يقال هي كفر قولاً يطلق كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله، ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه، مثل من قال: إن الخمر أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام أو لنشوءه في بادية بعيدة، أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن الكريم ولا أنه من أحاديث رسول الله

ﷺ كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي ﷺ قالها. إلى أن قال: فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى: {لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} [سورة النساء، الآية: ١٦٥]. وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان. أهـ.

وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه. لكن من انتسب إلى غير الإسلام أعطي أحكام الكفار في الدنيا، ومن تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعًا لاعتقاد كان يعتقده أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق. فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فيجعلهما إمامًا له يستضيء بنورهما، ويسير على منهاجهما؛ فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة الأنعام، الآية: ١٥٣].

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين، فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة، فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين، وما سواهما إمامًا لا تابعًا! وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى؛ لا أتباع الهدى، وقد ذم الله هذه الطريق في قوله: {وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ} [سورة المؤمنین، الآية: ٧١].

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجيب،

ويعرف شدة افتقاره إلى ربه فهو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤله،
يقول الله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا
دَعَان فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ} [سورة البقرة، الآية:
١٨٦].

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقاً واتبعه، ورأى
الباطل باطلاً واجتنبه. وأن يجعلنا هداة مهتدين، وصالحاء مصلحين وألا
يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب. والحمد لله
رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي
الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم وعلى آله
وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله

محمد الصالح العثيمين

بسم الله الرحمن الرحيم

تعقيب

معية الله تعالى لخلقه^(*)

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليماً.

أما بعد،

فقد كنا تكلمنا في بعض مجالسنا على معنى معية الله تعالى لخلقه، ففهم بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ولا معتقد لنا، فكثير سؤال الناس وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه؟

وإننا:

(أ) لنلا يعتقد مخطئ أو خاطئ في معية الله ما لا يليق به.

(ب) ولنلا يتقول علينا متقول ما لم نقله أو يتوهم واهم فيما نقوله ما لم نقصده.

(ج) ولبيان معنى هذه الصفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عدة آيات من القرآن الكريم ووصفه بها نبيه محمد ﷺ.

نقرر ما يأتي:

(*) نص الكلمة التي نشرناها في مجلة الدعوة السعودية في عدد ٩١١ الصادرة يوم الاثنين الموافق ١٤٠٤/١/٤هـ.

أولاً: معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة، وإجماع السلف، قال الله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [سورة الحديد، الآية: ٤]. وقال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [سورة النحل، الآية: ١٢٨]. وقال تعالى لموسى وهارون حين أرسلهما إلى فرعون: {لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى} [سورة طه، الآية: ٤٦]. وقال عن رسوله محمد ﷺ: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [سورة التوبة: الآية: ٤٠]. وقال النبي ﷺ: "أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت" (١). حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية، وضعفه بعض أهل العلم، وسبق قريباً ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له. وقد أجمع السلف عن إثبات معية الله تعالى لخلقه.

ثانياً: هذه المعية حق على حقيقتها (٢)، لكنها معية تليق بالله

(١) ضعيف. رواه الطبراني في "الأوسط" (٨/٣٣٦/٨٧٩٦) وعنه أبو نعيم في "الحلية" (٦/١٢٤) والبيهقي في "شعب الإيمان" (١/٧٠١/٧٤١) وفي "الأربعون الصغرى" (٤٠) وفي "الأسماء والصفات" (٢/٩٠٧/٣٤٠) والدولابي في "الكنى" (٢/١٣٥) وفي سنده نعيم بن حماد وهو ضعيف. وانظر "الضعيفة" (٢٥٨٩).

تنبيه: هذا الحديث عزاه الهيثمي في "المجمع" (١/٦٠) للطبراني في الكبير والأوسط، ثم قال: تفرد به عثمان بن كثير ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح أه. قلت: عثمان بن كثير هذا هو عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، وقد نسب إلى جده ولذا لم يعرفه الهيثمي وعثمان هذا ثقة كما في "التقريب" (٢/٩).

(٢) كان الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - قد قال في المقالة المشار إليها والتي نشرها الشيخ في ١٤٠٣/٦/٢٤ هـ قال: "فعيدتنا أن الله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به وتقتضى إحاطته بكل شئ علماً وقدرة وسمعاً وبصراً وسلطاناً وتدبيراً وأنه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم بل هو العلى بذاته وصفاته وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها...". وقول الشيخ - رحمه الله - (معية حقيقية ذاتية) قد يلتبس فهمها على الناس وتوهم بأن الله مع الخلق بذاته، وأنه يحل في أماكننا في الأرض. ولاشك أن الشيخ - رحمه الله - لا يقصد هذا المعنى، بل لقد نفاه هو في قوله: "وأنه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم" ولكن كان من الأفضل عدم ذكر الشيخ لهذه الكلمة أي أن الله مع خلقه معية ذاتية دفعا لهذا التوهم. ولو قال الشيخ: إن معية الله هنا معية علم وإحاطة لكن أليق، لأن السلف جميعاً قد فسروا معية الله لخلقه بهذا المعنى، قال الشنقيطي - رحمه الله -

تعالى ولا تشبه معية أي مخلوق لمخلوق؛ لقوله تعالى عن نفسه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [سورة الشورى، الآية: ١١]. وقوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم: ٦٥]. وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [سورة الإخلاص، الآية: ٤]. وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه يليق به ولا تشبه صفات المخلوقين.

قال ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محدودة". أ.هـ. نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص ٨٧ من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم.

وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى ص ١٠٢ من المجلد المذكور: "ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك - يعني مما جاء في الكتاب والسنة - يناقض بعضه بعضاً ألبته مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ}. وقوله ﷻ: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" (١). ونحو ذلك، فإن هذا غلط وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ

: وأما المعية العامة لجميع الخلق فهي بالإحاطة التامة والعلم ونفوذ القدرة وكون الجميع في قبضته. فدل ذلك على أن العلم وحده هو معناها وأن مقصودهم بذلك خوف توهم حلول الباري جل وعلا في أماكننا في الأرض أو دفع دعوى من ادعى ذلك من الحلولية الجهمية" وعلى كل حال فحذف الشيخ - رحمه الله - كلمة "ذاتية" يزيل الإشكال ويدفع التوهم.

بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا} [سورة الحديد، الآية: ٤]. فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: "والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه" (١).

وذلك أن كلمة - مع - في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة. أي هـ. كلامه.

ثالثاً: هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علماً وقدره، وسمعاً وبصراً وسلطاناً وتديبياً وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة لم تخص بشخص أو وصف كقوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [سورة الحديد، الآية: ٤]. وقوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [سورة المجادلة، الآية: ٧].

فإن خصت بشخص أو وصف اقتضت مع ذلك النصر والتأييد والتوفيق والتسديد.

مثال المخصوصة بشخص: قوله تعالى لموسى وهارون: {إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى} [سورة طه، الآية: ٤٦]. وقوله عن النبي ﷺ: {لَا تَحْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [سورة التوبة، الآية: ٤٠].

ومثال المخصوصة بوصف: قوله تعالى: {وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ

الصَّابِرِينَ} [سورة الأنفال، الآية: ٤٦]. وأمثاله في القرآن الكريم كثيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الحموية ص ١٠٣ من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال: "ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد. فلما قال: {يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا}. إلى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [سورة الحديد، الآية: ٤]. دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. قال: ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]، كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: ١٢٨]. وكذلك قوله لموسى وهارون: {إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦]. هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد.

إلى أن قال: "ففرق بين معنى المعية ومقتضاها وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع". أهـ.

وقال محمد بن الموصلي في كتاب (استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة) لابن القيم في المثل التاسع ص ٤٠٩ ط الإمام: "وغاية ما تدل عليه - مع - المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور، وإذا الاقتران في كل موضع بحسبه ويلزمه لوازم بحسب متعلقة، فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازم ذلك علمه بهم وتبديره لهم وقدرته عليهم، وإذا كان ذلك خاصاً كقوله: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: ١٢٨]. كان من لوازم ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة.

فمعية الله تعالى مع عبده نوعان: عامة وخاصة، وقد اشتمل القرآن الكريم على النوعين، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي بل حقيقتها ما تقدم من الصحبة اللائقة. أهـ.

وذكر ابن رجب في شرح الحديث التاسع عشر من الأربعين النووية: "أن المعية الخاصة تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة، وأن العامة تقتضي علمه وإطلاعه ومراقبته لأعمالهم".

وقال ابن كثير في تفسير آية المعية في سورة المجادلة: ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه المعية معية علمه، قال: ولا شك في إرادة ذلك ولكن سمعه أيضاً مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم فهو - سبحانه - مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء". أهـ.

رابعاً: هذه المعية لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه؛ لأن هذا معنى باطل مستحيل على الله ﷻ، ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله شيئاً مستحيلاً باطلاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "العقيدة الواسطية" ص ١١٥ ط الثالثة من شرح محمد خليل الهراس: "وليس معنى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ} أنه مختلط بالخلق فإن هذا لا توجبه اللغة، بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافرين وغير المسافرين أينما كان". أهـ.

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إلا الحلولية من قدام الجهمية وغيرهم الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان. تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً. و{كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}.

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السلف والأئمة، لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة المتضمنة لوصفه تعالى بالنقائص وإنكار علوه على خلقه.

وكيف يمكن أن يقول قائل: إن الله تعالى بذاته في كل مكان أو إنه مختلط بالخلق وهو - سبحانه - قد {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥]، {وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [سورة الزمر، الآية: ٦٧].

خامساً: هذه المعية لا تناقض ما ثبت لله تعالى من علوه على خلقه، واستوائه على عرشه، فإن الله تعالى قد ثبت له العلو المطلق علو الذات، وعلو الصفة، قال الله تعالى: {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥]. وقال: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} [سورة الأعلى، الآية: ١]. وقال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [سورة النحل، الآية: ٦٠].

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة، والإجماع والعقل، والفطرة على علو الله تعالى.

أما أدلة الكتاب والسنة فلا تكاد تحصر. مثل قوله تعالى: {فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ} [سورة غافر، الآية: ١٢] وقوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [سورة الأنعام، الآية: ١٨]. وقوله: {أَمْ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً} [سورة الملك، الآية: ١٧]. وقوله: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [سورة المعارج، الآية: ٤]. وقوله: {قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ} [سورة النحل، الآية: ١٠٢]. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

ومثل قوله ﷺ: "ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء" ^(١). وقوله:

"والعرش فوق الماء والله فوق العرش" ^(١). وقوله: "ولا يصعد إلى الله إلا الطيب" ^(٢).

ومثل إشارته إلى السماء يوم عرفة. يقول: "اللهم اشهد" ^(٣)،
يعني على الصحابة حين أقروا أنه بلغ.

ومثل إقراره الجارية حين سألها: "أين الله؟" قالت: في السماء.
قال: "أعتقها فإنها مؤمنة" ^(٤).

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

وأما الإجماع: فقد نقل إجماع السلف على علو الله تعالى غير واحد من
أهل العلم.

وأما دلالة العقل على علو الله تعالى: فلأن العلو صفة كمال
والسفل صفة نقص، والله تعالى موصوف بالكمال منزّه عن النقص.

وأما دلالة الفطرة على علو الله تعالى: فإنه ما من داع يدعو ربه
إلا وجد من قلبه ضرورة بالاتجاه إلى العلو من غير دراسة كتاب ولا
تعليم معلم.

وهذا العلو الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعية

(١) هذا الحديث لم يثبت مرفوعاً إلى النبي وإنما ورد موقوفاً على ابن مسعود، رواه الطبراني في "الكبير" (٨٩٨٧/٢٠٢/٩) واللالكاني في "شرح أصول الاعتقاد" (٦٥٩/٣٩٥/١) وابن خزيمة في "التوحيد" (٧٠) والدارمي في "الرد على الجهمية" (٢٧٥) وفي "الرد على المريسي" (٧٣، ٩٠، ١٠٥) وأبو الشيخ في "العظمة" (٢٧٩) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٥١/٢٩٠/٢) وابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٩/٧) وسنده حسن. وذكره الحافظ الذهبي في "العلو" (ص ٦٣ - ٦٤) وقال: "إسناده صحيح".

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في "التوحيد" (٧٤٣٠) باب قال الله تعالى: {تخرج الملائكة والروح إليه} من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

وذلك من وجوه:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض؛ ولو كانا متناقضين لم يجمع القرآن الكريم بينهما. وكل شيء في كتاب الله تعالى تظن فيه التعارض فيما يبدو لك فأعد النظر فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك. قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٨٢].

الثاني: أن اجتماع المعية والعلو ممكن في حق المخلوق. فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا، ولا يعد ذلك تناقضاً، ومن المعلوم أن السائرين في الأرض والقمر في السماء، فإذا كان هذا ممكناً في حق المخلوق فما بالك بالخالق المحيط بكل شيء.

قال الشيخ محمد خليل الهراس ص ١١٥ في شرحه "العقيدة الواسطية" عند قول المؤلف: بل القمر آية من آيات الله تعالى، من أصغر مخلوقاته وهو مع المسافرين وغير المسافرين أينما كان. قال: وضرب لذلك مثلاً بالقمر الذي هو موضوع في السماء، وهو مع المسافرين وغيره أينما كان، قال: فإذا جاز هذا في القمر وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى؛ أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علماً وقدرة والذي هو شهيد مطلع عليهم يسمعهم ويراهم ويعلم سرهم ونجواهم، بل العالم كله سمواته وأرضه من العرش إلى الفرش بين يديه كأنه بندقية في يد أحدنا، أفلا يجوز لمن هذا شأنه، أن يقال: إنه مع خلقه مع كونه عالياً عليهم بائناً منهم فوق عرشه؟! أهـ.

الوجه الثالث: أن اجتماع العلو والمعية لو فرض أنه ممتنع في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ممتنعاً في حق الخالق، فإن الله لا يماثله شيء

من خلقه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "العقيدة الواسطية" ص ١١٦ ط
ثالثة من شرح الهراس: "وما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس
كمثله شيء في جميع نعوته وهو عليّ في دنوه قريب في علوه". أهـ.

وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:

- ١ - أن معية الله تعالى لخلق ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.
 - ٢ - أنها حق على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أن
تشبه معية المخلوق للمخلوق.
 - ٣ - أنها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق علماً وقدره، وسمعاً
وبصراً وسلطاناً وتدبيراً، وغير ذلك من معاني ربوبيته إن
كانت المعية عامة، وتقتضي مع ذلك نصراً وتأييداً وتوفيقاً
وتسديداً إن كانت خاصة.
 - ٤ - أنها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطاً بالخلق، أو حالاً في
أمكنهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه.
 - ٥ - إذا تدبرنا ما سبق علمنا أنه لا منافاة بين كون الله تعالى مع
خلق حقيقته، وكونه في السماء على عرشه حقيقة. سبحانه
وبحمده لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه.
- وصلّى الله وسلّم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حرره الفقير إلى الله تعالى

محمد الصالح العثيمين

في ٢٧/١١/١٤٠٣ هـ

الموضوع	الصفحة
تقريظ بقلم الشيخ عبد العزيز بن باز	٣
ترجمة المؤلف	٤
مقدمة المؤلف	٧
الفصل الأول : قوامه في أسماء الله تعالى	٩
القاعدة الأولى: أسماء الله كلها حسنى	٩
القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام	١١
القاعدة الثالثة: أسماء الله إن دلت على وصف متعدد تضمنت الاسم والصفة والحكم	١٣
القاعدة الرابعة: دلالة الأسماء على الذات والصفات	١٤
القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية	١٥
القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد	١٦
القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله وأنواعه وحكمه	٢٢
الفصل الثانى: قوامه في صفات الله تعالى	٢٤
القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كلها صفات كمال	٢٤
القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء	٢٥
القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى قسمان	٢٨
القاعدة الرابعة: الصفات الثبوتية	٣٠
القاعدة الخامسة: الصفات الثبوتية تنقسم إلى ذاتية وفعلية	٣١
القاعدة السادسة: يلزم فى إثبات الصفات التخلّى عن التمثيل	٣٢
القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها	٣٢

٣٦	الفصل الثالث : قواميد في أدلة الأسماء والصفات
٣٦	القاعدة الأولى : أسماء الله وصفاته لا تثبت بغير الكتاب والسنة
٣٩	القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والنسبة
٤٠	القاعدة الثالثة: ظواهر النصوص ملومة لنا باعتبار ومجهولة بنا باعتبار
٤٢	القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني
٥٣	الفصل الرابع شبهات والجواب عنها
٦٤	تتمة
٨١	الفصل الخامس: الإشاعة والرد على من اختربهم ولازم أهل التأويل
٨١	اللائمة
٩٤	تعقيب معية الله تعالى لخالقه
١٠٤	الفهرس
